مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والخمسون

الجلسة **٤٤١٤**

يوم الثلاثاء، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد نايت	(جامايكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أوكرانيا	السيد زلينكه
	أيرلندا	السيد كووين
	بنغلاديش	السيد رحمان
	تونس	السيد مجدوب
	سنغافورة	السيد جياكومار
	الصين	السيد تانغ جاشوان
	فرنسا	السيد فدرين
	كولومبيا	السيد فرنانديز دي سوتو
	مالي	السيد سيديب
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد سترو
	موريشيوس	السيد غيان
	النرويج	السيد بيترسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونت

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

01-63396 (A)
0163396

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين واستراليا وأفغانستان وألمانيا وإندونيسيا وأوزبكستان وجمهورية إيران الإسلامية وإيطاليا وباكستان وبلجيكا وجمهورية كوريا وطاجيكستان وكازاخستان وكندا وماليزيا ومصر والمكسيك ونيوزيلندا والهند وهولندا واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم بموافقة المجلس، أن أدعو أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فرهادي (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس، وشغل السيد كبغلي (الأرجنتين)، والسيد دوث (استراليا)، والسيد شوماخر (ألمانيا)، والسيد ويدودو (إندونيسيا)، والسيد وحيدوف (أوزبكستان)، والسيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد فنتو (إيطاليا)، والسيد ستار (باكستان)، والسيد دي رويت (بلجيكا)، والسيد صن (جمهورية كوريا)، والسيد عليموف (طاجيكستان)، والسيدة جاربوسينوفا (كازاخستان)، والسيد هاينبيكر (كندا)، والسيد حسمي (ماليزيا)، والسيد أبو الغيط (مصر)، والسيد نفريتي (المكسيك)، والسيد غوف (نيوزيلندا)، والسيد شارما (الهند)، والسيد فان دن بيرغ (هولندا)، والسيد موتومورا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ولعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد الأخضر الإبراهيمي الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد الإبراهيمي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): قبل أن أستهل كلمتي، أود أيضا أن أرحب بوجود الرئيس داو، رئيس جمهورية ألمانيا والسيدة قرينته معنا في هذه القاعة. وأرى أنه من المهم أن ينضم إلينا في هذه المناقشة.

وأرى أن هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن ما كان يمكن أن يكون توقيتها أنسب من هذا الوقت - ولا يعود سبب ذلك لمجرد الأحداث البالغة الأهمية التي وقعت على الصعيد الميداني خلال الساعات الأربع والعشرين الأخيرة. فأفغانستان تمثل أكبر تحدٍ يواجه الأمم المتحدة. وربما يكون ذلك التحدي قد بلغ مرحلته الأكثر إلحاحا. ولا بد من أن يكون المجتمع الدولي مستعدا للاستجابة لهذا الوضع.

وستكون مشاركة مجلس الأمن المستمرة مطلوبة إذا أردنا أن نساعد في وضع أفغانستان على الطريق المؤدي إلى سلام مستقر ودائم، وأن نلبي الاحتياجات الإنسانية الملحَّة للشعب الأفغاني.

وللأمم المتحدة تاريخ طويل في المشاركة في معالجة محنة الشعب الأفغاني. وأدت الهجمات الإرهابية التي حدثت على الولايات المتحدة يوم ١١ أيلول/سبتمبر والعمل العسكري الذي تلاها في أفغانستان إلى نشوء بيئة جديدة تشكل تحديات جسيمة للمجتمع الدولي، ولكنها تتيح أيضا فرصا جديدة.

ويتعين علينا أولا وقبل كل شيء أن نبذل قصارى جهودنا للمساعدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الأفغاني الذي ما فتئ يعاني عقودا طويلة من الكوارث الطبيعية التي من صنع الإنسان والتي تتمثل في شكل صراعات وأعمال قمع وجفاف ومجاعة. إن الشتاء آخذ في الاقتراب، ولا بد لنا من أن نعمل على توفير الغذاء والمأوى لأكبر عدد ممكن من هؤلاء المستضعفين الذين يئنون من المعاناة. كما أن التتابع السريع للأحداث على الصعيد الميداني يتطلب منا أن نركز اهتمامنا على التحدي الذي سنواجهه في فترة ما بعد الطالبان. وهذا يعني ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة حتى يمكن تجنب نشوء فراغ سياسي وأمني.

وهو يعني أيضا إعطاء الأولوية للإجراءات التي يتعين أن يتخذها المجتمع الدولي لضمان تهيئة مناخ من الاستقرار يمكن أن يفضي إلى الظروف اللازمة لتحقيق سلام دائم.

وكما يعلم المجلس، فإن الأخضر الإبراهيمي عاد توا من جولة زار فيها باكستان وإيران والمملكة العربية السعودية. وأنا على ثقة من أن السيد الإبراهيمي سيتمكن، بفضل دعمكم الفعال، من إحراز تقدم في الجهود المكثفة التي يبذلها لتسهيل الترتيبات الانتقالية التي ستضع الأسس اللازمة لإقامة مستقبل سلمي ومستقر لأفغانستان.

ولو شاركت كل الأطراف الأفغانية، وكذلك البلدان المجاورة، والمجتمع الدولي الأوسع في تقديم الدعم الكامل، فإنه توجد الآن فرصة حقيقية لإنشاء الحكومة ذات القاعدة العريضة والتمثيل الكامل التي ما فتئت الأمم المتحدة تسعى منذ وقت طويل إلى مساعدة الشعب الأفغاني على إقامتها. ولا بد من أن يكون هدفنا المشترك هو وجود أفغانستان المستقرة، التي تعيش في سلام، وتفي بالتزاماتها الدولية، ولا تمثل أي تهديد لأيٍّ من البلدان المجاورة لها. ولتحقيق هذا الهدف، لا بد أن يكون أي ترتيب يتم التوصل إليه معبِّرا عن إرادة الشعب الأفغاني، واحتياجاته ومصالحه، وأن يحظى بتأييده الكامل.

وهذا يقتضي إنهاء التدخل في الشؤون الأفغانية من البلدان المجاورة. وما لم يحدث ذلك على صعيد الواقع المحسوس وليس على الصعيد الخطابي فقط، فلا يمكن أن يكون هناك أمل يُذكر في التوصل إلى استقرار دائم في أفغانستان.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أسترعي اهتمام المجلس إلى الاحتياجات العاجلة لأكثر من ستة ملايين نسمة من الشعب الأفغاني المتأثرين بالصراع والكوارث الطبيعية.

وخلال الأسبوعين الأخيرين، نهضت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بعملية نقل وتوزيع الأغذية وغيرها من المساعدات غير الغذائية عبر الحدود. ولأول مرة منذ ١١ أيلول/سبتمبر، استطعنا بلوغ هدفنا الأسبوعي في توريد المواد الغذائية بل وتجاوزناه. وأشيد هنا بالجهود الخارقة التي يبذلها زملاؤنا في الميدان، خصوصا المئات من الأفغان الذين يعملون داخل أفغانستان بتفان كبير في ظل أصعب الظروف.

غير أنه ما زالت هناك مناطق كثيرة يتعذر الوصول إليها، الأمر الذي يزيد من صعوبة عملية توزيع المساعدات، خصوصا في الشمال. وهذه المناطق هي أيضا الأكثر ضعفا وتعرضا للخطر. وإذا أردنا تجنب حدوث كارثة إنسانية في الشهور المقبلة، فلا بد لنا من أن نبذل قصارى جهودنا

للتغلب على التحديات السوقية، مثل الوصول إلى المناطق التي تعزلها الثلوج.

وأرجو ألا ننسى حقيقة أن جهودنا في مجال تقديم المساعدة ينبغي أن تقوم على أساس مبدأ واحد، ألا وهو مساعدة مَن هم في أمسّ الحاجة إلى المساعدة. والقيود التي تفرضها حالة انعدام الأمن ليست أقل جسامة.

وبغضّ النظر عن التطورات العسكرية أو السياسية، سيتعين علينا أن نحظى برضاء وتعاون كل الأطراف على الصعيد الميداني من أجل الوصول إلى المحتاجين للمساعدة. وسيتعين علينا أن نستنبط نُـهُجا ابتكارية لتدابير الأمن الانتقالية اللازمة لحين التوصل إلى عملية سياسية مستدامة.

ويتطلع الشعب الأفغاني إلى المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بصفة خاصة، من أجل تهيئة الظروف الملائمة التي يستطيع فيها أن تكون له أخيرا حكومة ممثِّلة تمثيلا كاملا، تحمي حقوقه الإنسانية، وتضمن له علاقات وديَّة مع جيرانه. ونحن ندين له بذلك، ونرجو ألا نخذله.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان السيد الأخضر الإبراهيمي.

السيد الإبراهيمي (تكلم بالانكليزية): إنني شديد الامتنان للأمين العام على الفرصة التي أتاحها لي مرة أخرى للعمل في أفغانستان. والتحدي الذي يواجهنا، كما يعلم الجميع، هو تحدٍ هائل، ولكني سأبذل قصارى جهدي لدعم جهود الأمين العام الرامية إلى تنفيذ القرارات التي تتخذها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوجه عام وأعضاء هذه الهيئة بوجه خاص.

إن الهجمات الإرهابية التي شُنت في ١١ أيلول/سبتمبر على الولايات المتحدة الأمريكية قد ذكَّرت العالم بحقيقة أن سقوط دولة من الدول وظروف الحرمان التي تنتج عن ذلك توفر تربة خصبة للجماعات المسلحة والأفراد المسلحين للتخطيط والإعداد لأعمال إرهاب تفوق الوصف في داخل البلد وخارجه. ونتيجة لذلك، فإن رد الفعل الدولي الموحد تجاه تلك الهجمات، قد غير الظروف فيما يتعلق بالعمل الدولي في أفغانستان.

وقبل الشروع في بعثتي إلى المنطقة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، أتيحت لي الفرصة للاستماع إلى آراء أعضاء مجلس الأمن في مناسبتين. وأثناء زيارتي لباكستان وإيران تكلمت مع طائفة واسعة من الجماعات والأفراد الأفغان، بمن فيهم النساء والطلبة، فضلا عن أشخاص ما زالوا يعيشون في أفغانستان. وأكدت هذه المحادثات من جديد الضرورة العاجلة لإيجاد حل للأزمة دائم وقابل للاستمرار. وقد شدد الأفغان الذين يمثلون مختلف مناكب الحياة ومختلف الآراء، مرارا وتكرارا، على فكرة مشتركة. وهي أنهم يدينون إدانة قاطعة الهجمات الإرهابية التي شنت على الولايات المتحدة الأمريكية وكون الأراضي الأفغانية استخدمت نقطة انطلاق للنشاط الإرهابي. وفي ذات الوقت، أعربوا على نحو مفهوم عن قلقهم البالغ إزاء ما ترتبه العمليات العسكرية من آثار على الأفغان العاديين من الرجال والنساء والأطفال.

وهُم متوحدون في الاعتقاد بأن قيام حكومة أفغانية شرعية، تمثل تطلعات ومصالح كل أبناء أفغانستان، هو وحده الذي يمكن أن يستجمع عزيمة وشرعية يكفيان لتحرير أفغانستان من قبضة الجماعات الإرهابية الدولية. وإدراكا التحدي الذي ينطوي عليه إنشاء سلطة شرعية من هذا القبيل، فقد رحب جميع الأفغان الذين التقيت بهم بالاهتمام العالمي المنصبّ حاليا على أفغانستان وأعربوا عن أملهم في أن يظل المجتمع الدولي مشغولا بالعمل على إيجاد حل دائم لأزمتهم.

وإن لإيران وباكستان دورا خاصا في أفغانستان. فالجغرافيا والتاريخ واللغة والدين تقيم صلات عميقة بين هذين البلدين وأفغانستان. ولديهما أيضا مصالح مشروعة في بروز دولة مستقرة في أفغانستان، ولديهما حتى الآن روابط مع حركات معينة في البلد. وقد أعربت حكومتا إيران وباكستان عن التزام واضح بإيجاد حل سياسي يحافظ على وحدة أفغانستان وسلامة أراضيها ويمكِّن الأفغان من اختيار حكومة عريضة القاعدة تتمتع بشرعية داخلية ودولية. وأكد لي رئيسا البلدين، الجنرال بيرفيز مشرف والسيد محمد خاتمي، بعبارات قاطعة، على أنهما إذ يريان أن إنشاء حكومة مستقرة وممثلة للجميع وخاضعة للمساءلة أمام جميع الأفغان يكون في مصلحتهما الوطنية الخاصة، فإنهما يودان أن تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في عملية إيجاد حل سياسي. وأكد الرئيسان على أنه ليس من المستصوب أن يفرض أي أجانب حلا على أهل أفغانستان، وهما يتشاطران الرأي في أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الأفغان على إيجاد ذلك الحل بأنفسهم لأن هذا الحل الناشئ من الداخل هو وحده الذي يمكن أن يكون موثوقا وشرعيا وقابلا للبقاء.

وفيما يتعلق بالإرهاب، شدد كلا الرئيسين على الحاجة إلى إيجاد حلول سياسية من شأنها أن تحول دون استخدام أفغانستان مرة أخرى كأرض لتوليد أعمال الإرهاب وشنها. وأعربا عن أسفهما على أن أفغانستان كثيرا ما استخدمت من أناس لا يهتمون بسلامة الأمة الأفغانية.

وبالأمس ترأس الأمين العام اجتماعا لمجموعة ''الستة زائدا اثنين'' على مستوى وزراء الخارجية. وأكد الاجتماع الاتفاق على أنه ينبغي أن تُنشأ في أفغانستان إدارة أفغانية، عريضة القاعدة، متعددة الأعراق، ومتوازنة سياسيا، ومختارة بحرية وممثِّلة لتطلعات الأفغان وفي سلام مع جيرانها. وبالنظر إلى سرعة تغير الظروف الميدانية، شددت المجموعة على ضرورة الإسراع.

وإن توافق الآراء بين جيران أفغانستان مسألة لا مندوحة منها، وبخلاف ذلك سيجد الأفغان أن من الصعب للغاية التوصل إلى حل دائم خال من التدخل غير المطلوب في شؤونهم الخاصة. وبالطبع لا يستطيع جيران أفغانستان وحدهم تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة بناء البلد. وهنا ينبغي للمجتمع الدولي بوجه عام أن يلتزم التزاما كبيرا، سياسيا وماليا، بالاستقرار الطويل الأمد في أفغانستان. ولذا من الضروري تعزيز الآليات الأخرى للتعاون والتنسيق على الصعيد المتعدد الأطراف في أفغانستان. وفي هذه المرحلة، ينبغي النظر بجدية في إيجاد سبل للاستخدام الأمثل للذخيرة الخصبة من الأفغان المهرة في تخطيط وتنفيذ مشاريع الإنعاش والتعمير.

وفيما يتعلق بأفغانستان، ظلت الأمم المتحدة، عبر السنين، تجمع عدة مجموعات من البلدان المهتمة بالإضافة إلى مجموعة ''الستة زائدا اثنين''، مثل مجموعة الـ ٢١، التي تتألف من مجموعة أوسع من البلدان المهتمة التي لديها نفوذ أو مصالح، أو الاثنان معا، أو التي ظلت بصورة مباشرة أو غير مباشرة متأثرة بالأزمة الأفغانية والتي يمكن، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أن تساهم في حل المشاكل الأفغانية. وإني أشاطر أعضاء مجموعة الـ ٢١ الذين وجهة نظرهم أنه ينبغي إعادة تنشيط المجموعة وبث الروح فيها، واقترحنا أن تعقد اجتماعا يوم الجمعة.

وتشارك الأمم المتحدة أيضا في فريق دعم أفغانستان الذي تعقده البلدان المانحة، وفي مبادرة جنيف لدعم جهود السلم الرامية إلى إكساب الشرعية لحكم انتقالي من خلال عقد جمعية وطنية ''لويا جيرغا'' ومبادرات أخرى. ومن الضروري لكل هذه المجموعات وأي مجموعات أخرى قد

ترغب الدول الأعضاء في تكوينها بطريقتها الخاصة أن تشكل موقفا مشتركا بناء فيما يتعلق بمستقبل أفغانستان السياسي. وسيكون مجلس الأمن، بطبيعة الحال، في طليعة صياغة توافق الآراء والتصميم الدولي هذا، ليس من خلال القرارات التي يعتمدها ولكن، أهم من ذلك، بالإجراءات التي سيتخذها أعضاؤه.

إن الأمور تتغير بسرعة على أرض الواقع، كما شهدنا خلال الأيام القليلة الماضية، وخاصة البارحة وصباح اليوم، بتوسيع التحالف الشمالي لنطاق سيطرته على الإقليم ودخوله كابل. وقد طلب مني الأمين العام صباح اليوم أن أنقل توجيهه إلى فرانسيسك فيندريل، نائب الممثل الخاص لأفغانستان، بأن يذهب إلى كابل فورا إذا ما سمحت الظروف الأمنية، وقد فعلت ذلك. وطلب الأمين العام أيضا إجراء تقييم بأسرع ما يمكن للسماح بعودة موظفينا الدوليين إلى أفغانستان بأسرع ما يمكن. وقد أجري هذا التقييم في وقت سابق بالنسبة لفايز أباد ويتوقع أن يعود موظفو الأمم المتحدة إلى هناك خلال يوم أو يومين.

ولكن، في الأجل الطويل، فإن المسائل الأساسية لن تتغير وسيظل الهدف الاستراتيجي لجهودنا المشتركة هو نفسه. إنها تتألف من الحاجة إلى مساعدة شعب أفغانستان على إقامة حكومة مسؤولة وممثلة وخاضعة للمساءلة ومستقرة تتمتع بشرعية داخلية وخارجية، وملتزمة باحترام وتشجيع حقوق كل الرجال والنساء والأطفال، وتحظى بعلاقات سلمية وودية مع كل جيرانها وقادرة على ضمان عدم استخدام أفغانستان مرة أخرى على الإطلاق حقلاً لتنشئة الإرهابيين ومهربي المخدرات ونقطة لانطلاقهم.

وهناك اتفاق بين الأطراف الأفغانية، وكذلك على صعيد المجتمع الدولي، حول هدف إقامة حكومة ذات قاعدة عريضة تكون ممثلة لجميع الفئات في البلاد وخاضعة للمساءلة أمام مواطنيها، وودودة مع جيرانها، وتتمتع بالشرعية الداخلية والخارجية. والصعوبة هي في تأمين الاتفاق بين الأطراف المهتمة على وضع سلسلة من الخطوات الملموسة للتوصل إلى ذلك الهدف. والتجربة المريرة للسنوات العشر الأخيرة تظهر أنه يجب وضع الحل بعناية وأن يكون منبثقاً من الداخل حتى يحظى بتأييد كل الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية وبحيث لا يقوم المخربون، سواء من الداخل أو من الخارج، بتقويض تنفيذه.

وما فتئ الأفغان أنفسهم يتحدثون على نطاق واسع عن كيفية تحقيق هذه الأهداف. ولقد رفعت المناقشات في روما بين ملك أفغانستان السابق وممثلي الجبهة الإسلامية والوطنية المتحدة لإنقاذ أفغانستان، والمعروفة على نحو شائع باسم التحالف الشمالي، هذه المناقشات إلى مستوى جديد. كذلك تتم المناقشات في محافل أخرى عديدة داخل وخارج أفغانستان على حد سواء، بما في ذلك ما تتم داخل عملية قبرص واتفاقية بيشاور. وما فتئ الأفغان يقترحون في هذين المحفلين سلسلة من الخطوات والآليات لإقامة إدارة انتقالية تمهد الطريق أمام حكومة مستقرة.

ولقد حان وقت إدخال هذه المبادرات القائمة في إطار مشترك وتوسيع نطاق العملية بأسلوب يمهد الطريق لمثل هذه الحكومة المستقرة. والموضوع الشائع في هذه المقترحات كان التأكيد على الدور الجامع للأمم المتحدة بغية الجمع بين الأطراف. وما فتئت الأمم المتحدة تحاول منذ سنوات عديدة أن تساعد في بناء توافق وطني في الآراء، ولكن كما تم الاتفاق أمس في الجلسة الوزارية لمجموعة ”الستة زائدا اثنين“، الوقت الآن جوهري. من الضروري والملح أن يتم إدماج جهود مختلف الجماعات الأفغانية في عملية واحدة.

ومـن ثم يـرى الأمـين العـام أنـه بـدلا مـن مواصلـة الدبلوماسـية المكوكيـة، أي الذهـاب مـن جماعـة إلى جماعـة أخرى في العواصم المختلفة، تتطلب الآن الحاجة إلى السرعة في إيجـاد حـل سياسـي أن يجتمـع التحـالف الشـمالي وممثلـو المبادرات القائمة مع الأمم المتحـدة في أقـرب وقـت ممكـن إنسانيا، بحيث يمكـن وضـع إطار مشترك وتوسيعه مـن أجـل السماح بتمثيل عادل لكل الطوائف الأفغانية. ولقـد استقبل وزراء مجموعة ''الستة زائدا اثنين'' هذا الاقتراح، الذي قدمه أمـس الأمـين العـام، باستحسـان، وآمـل أن يشـجع أعضـاء المجلـس القـادرون قـادة التحـالف الشـمالي وعمليـتي رومـا وقبرص واتفاقية بيشاور على الاجتماع معنا في مكـان ملائـم في أقرب وقت ممكن.

وعلى أساس الأفكـار التي ناقشـها الأفغـان بأنفسـهم على نطاق واسع ضمـن العمليات المختلفة ومحافل أخـرى، فقد يتبع النهج هذا التسلسل:

أولا، تعقـد الأمـم المتحـدة اجتماعـا، في مكـان يتـم تحديـده، لممثلـي التحـالف الشـمالي والعمليـات القائمـة - وينضم إليهم لاحقا ممثلو الجماعات الأخرى لضمـان التمثيل العادل لكل فئات المجتمع الأفغـاني - مـن أجـل الاتفـاق على إطار لعملية الانتقال السياسي.

ثانيـاً، يقـترح الاجتمـاع اتخـاذ خطـوات ملموسـة للدعـوة إلى عقـد اجتمـاع لمجلس مؤقـت، يتـألف مـن مجموعـة كبيرة وممثلة إلى حـد مـا للأفغـان ويـأتون مـن جميع الطوائـف العرقيـة والإقليميـة. ويـترأس المجلـس المؤقـت فـرد يُعـترف بأنـه رمـز للوحـدة الوطنيـة ويمكـن أن تلتـف حولـه كـل الجماعـات العرقيـة والدينيـة والإقليميـة، ومـن الممكـن أن يضـم عـدداً مـن نواب الرئيس الذين سيديرون أعماله اليومية. وسـوف تتعـزز مصداقيـة وشـرعية المجلـس المؤقـت إذا أولي اهتمـام خـاص لمشـاركة الأفـراد والجماعـات، بمـن فيـهم النسـاء، الذيـن لم يشتركوا في الصراع المسلح.

ثالثاً، يقترح المجلس المؤقت تشكيل الإدارة الانتقالية وبرنامج عمل لفترة الانتقـال السياسـي علـى ألا تسـتمر أكـثر من عامين، ويقترح كذلك الترتيبات الأمنية.

رابعـاً، تتـم بعدئـذ الدعـوة إلى عقـد ''لويـا جيرغـاه'' (جمعيـة كـبرى) اسـتثنائية للموافقـة علـى الإدارة الانتقاليـة وبرنامج عملها ومقترحاتها الأمنية، وكذلـك لتفويـض الإدارة الانتقالية بإعداد دستور.

خامسـاً، تسـفر المرحلـة الانتقاليـة عـن عقـد ''لويـا جيرغاه'' ثانية، تقر الدستور وتنشئ حكومة أفغانستان.

وسيكون التحدي في أفغانستان هـو إقامـة حكومـة جيـدة. وسـيتوقف ذلـك بـدوره علـى صياغـة قواعـد واضحـة وعادلـة للعمـل، وتقيـد الجميع بتلـك القواعـد. ولكـي تكـون الحكومة مستدامة، يجب أن يشارك الأفغان أنفسـهم في إقامـة المؤسسـات وفي الحكـم السـليم. ولقـد أعطـى العمـل مـع وكـالات الأمـم المتحـدة والمنظمـات غـير الحكوميـة الدوليـة والمحلية خبرة كبيرة للعديـد مـن الأفغـان في إدارة منظمـات خاضعة للمساءلة. كذلك توجد قدرة كبيرة بين جيـل جديـد مـن أفغـان الشـتات، ولا سيما في إيـران وباكسـتان. وهـؤلاء الأفغـان هـم القـادرون علـى المسـاعدة في إنشـاء إدارة انتقاليـة تديرهـا الأمـم المتحـدة أو كوكبـة أخـرى مـن الأجـانب. إن إرسال عدد كبير من الخبراء الدوليـين إلى أفغانسـتان يمكـن أن يربـك الإدارة الانتقاليـة الوليـدة وأن يتداخـل في بنـاء القـدرة المحلية.

ومع ذلك، وبدون أمن حقيقـي ودائـم، مـا مـن شـئ سيكون ممكناً، ناهيك عـن إقامـة حكومـة جديـدة. وحـتى في تسوية سياسية بين الأفغان، لا تسـتطيع الأطـراف وحدهـا أن تضمن الأمن. إن الوجود المنتشر لجماعات مسلحة وإرهابية

غير أفغانية وليس لديها مصلحة في سلام دائم سوف يستلزم وجود قوة أمن قوية وقادرة على الردع والتغلب، إذا أمكن، على التحديات التي تواجه سلطتها. وهناك ثلاثة خيارات لمثل هذه القوة، أوردناها هنا وفقا لترتيب الرغبة فيها: أولا، قوة أمن أفغانية بالكامل، وثانياً، قوة متعددة الجنسيات، وثالثاً، قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. والخيار المفضل هو للقوة الأفغانية بالكامل، شريطة أن يمكن إنزالها إلى الميدان بشكل سريع وقوي ومقنع.

وينبغي أن يبدأ العمل في أقرب وقت ممكن لإنشاء مثل هذه القوة الأفغانية بالكامل. إلا انه من غير المرجح أن يكون من الممكن إنشاؤها في القريب العاجل، مما يوحي بأنه سيكون من الضروري النظر بجدية في نشر وجود أمني دولي. إن مثل هذا الوجود يمكن أن يضمن الأمن في المدن الكبرى ويحفظ الحيز السياسي الذي يمكن أن تجري من خلاله المفاوضات لتسوية الكثير من المشاكل التي تنتظرنا، وذلك شريطة أن يضم هذا الوجود وحدات مسلحة ومدربة بشكل ملائم تكون جاهزة للدفاع عن نفسها وعن ولايتها.

ولا يوصى بنشر قوة حفظ سلام مسلحة تابعة للأمم المتحدة. ومن شأن الأمين العام أن يطلب إمهاله عدة أشهر لكي يحصل من الدول الأعضاء على أعداد كافية من القوات تشكل رادعا عسكريا له مصداقيته، وبالتالي يتم نشرها. وفضلا عن ذلك، فقد ثبت أن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة يحققون نجاحا أكبر عندما يتم نشرهم لتنفيذ تسوية سياسية قائمة بين أطراف راضية، وليس للعمل بديلا لأحدها. وأي قوة أمنية يتم انشاؤها في غياب اتفاق موثوق به لوقف إطلاق النار أو تسوية سياسية، سواء شكَّلها الأفغان أو قوات دولية أو كلاهما، يمكن أن تجد نفسها بسرعة في دور المحارب. وهذا ليس دور ذوي الخوذ الزرق.

إن الحاجة إلى مثل هذه الترتيبات الأمنية تبدو أكثر إلحاحا بالنسبة لكابل. فالسيطرة على عاصمة البلد تنطوي على قيمة رمزية عالية. ففي أعقاب انهيار النظام الذي كان يسانده السوفيات عام ١٩٩٢، لم تتمكن جماعات المقاومة الإسلامية من التوصل إلى اتفاق فيما بينها بشأن طبيعة السلطة السياسية، وانخرطت في حرب أهلية مدمرة طويلة الأمد، أسفرت عن تدمير هذه المدينة. وقد أعرب كثير من الأفغان عن تصميمهم على تلافي نشوب جولة أخرى من هذا القتال، ولذلك فهم يدعون إلى تجريد كابل من السلاح وألا يسيطر عليها طرف واحد. غير أنه لن يتسنى تنفيذ أي تسوية سياسية في غياب ترتيب أمني له مصداقيته.

واسمحوا لي أن أقول شيئا، أيضا، عن العمل الإنساني الفائق الأهمية، وأن أتوسع بشأن ما ذكره الأمين العام في هذا الشأن بالفعل. إننا ينبغي أن ندرك أنه وفق أي تصور سياسي أو أمني، فإن نُذر أزمة إنسانية بالغة الخطورة تلوح في الأفق، وإن معاناة السكان المدنيين ستتخذ أبعادا هائلة. وقد أبلغنا المجلس بالفعل عن الخطر الذي يتعرض له ٦ ملايين نسمة والصعاب التي نتوقع مواجهتها في توفير الأغذية والملابس والمياه النظيفة، والسلع غير الغذائية والمأوى من برد الشتاء الذي حل بالفعل في كثير من أنحاء أفغانستان.

والتحدي الذي ينتظرنا واضح: فعلينا أن نشحن إلى البلد ٥٢ ٠٠٠ طن من الأغذية على الأقل كل شهر وأن نقوم بتوزيعها على أن يستمر ذلك طوال الشهور القليلة المقبلة. وعلينا أن نوفر أو ندعم الرعاية الصحية لـ ٧,٥ مليون نسمة مع توفير المأوى لأكثر من مليون من النازحين داخليا في أنحاء البلد، وأن نحاول أن نقدم المساعدة والحماية للمعرضين للخطر من جراء الصراع أو الاضطهاد، بما في ذلك أولئك الذين سيصبحون من اللاجئين. وينبغي أن ننادي بالالتزام بالقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان من جانب الأطراف كافة. وإذا ما وضعنا كل ذلك نصب

أعيننا، فإن الأمم المتحدة تدخل في عملية تنسيق تنفيذية بالغة التفصيل من أجل تحديد أكثر القطاعات المستضعفة من السكان والتركيز على تلك القطاعات.

وفي الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر، سجلت الأمم المتحدة وشركاؤها تحسنا كبيرا في إيصال المساعدات الإنسانية إلى أفغانستان. وقد نجح برنامج الغذاء العالمي وشركاؤه في توزيع ما يزيد على ١٢ ٠٠٠ طن من الأغذية يوميا. كما وقعت العقود مع الشركاء من المنظمات غير الحكومية مما سيسمح لنا بالتركيز على حالات الأولوية القصوى لحوالي ٣,٥ مليون نسمة، يتعين خدمتهم قبل أن يبلغ فصل الشتاء ذروته. وقد نجحنا في شحن إمدادات طبية بما يعادل ٢٨ في المائة من احتياجات البلد حتى الآن، ووضعنا خططا تفصيلية للوصول بالتغطية إلى نسبة ١٠٠ في المائة في جميع المناطق، فيما عدا تلك التي يتعذر الوصول إليها لأسباب أمنية.

وتتواصل الاستعدادات لحلول فصل الشتاء في مخيمات المشردين داخليا. وإن أحداث الأيام القليلة الماضية في مزار الشريف وأجزاء أخرى من شمال أفغانستان قد أتاحت فرصا جديدة - وإن كانت تثير مخاوف جديدة أيضا.

وإننا على ثقة بدرجة معقولة بأن خط الأنابيب من أوزبكستان سيتم تشغيله عما قريب وأن مزار الشريف يمكن أن تصبح محورا يمكن الوصول منه إلى كثير من المناطق التي تضررت بشدة في شمال ووسط البلد. أما المناطق التي سيظل الوصول إليها متعذرا بسبب الطقس أو طبيعة الأرض أو انعدام الأمن، وبصفة خاصة أجزاء من غور وبادغيس، فإننا بصدد التخطيط لنقل الأغذية جوا.

وبينما كان هناك بعض التحسينات، فإن التحديات هائلة. وسيكون من الصعب المحافظة على هذا التقدم مع تقدم الشتاء. وحتى إذا حافظنا على التقدم، ستكون هناك أزمة إنسانية في أفغانستان. ومن أبرز الشواغل بصفة خاصة غياب المعلومات بشكل كامل تقريبا عن المشردين الداخليين الجدد. وليس لدينا صورة واضحة عن الأعداد الراهنة أو أماكن أو ظروف أولئك المشردين الذين غادروا المراكز الحضرية أو مناطق الصراع، لا سيما في جنوب وشرق البلد. والحالة في الميدان تتغير بسرعة، وستظل المشاكل الأساسية قائمة فيما يتعلق بالوصول وانعدام الأمن، الأمر الذي سيعرقل قدرتنا على إيصال المساعدات.

وهناك أيضا أزمة حماية في أفغانستان. إذ يضطر السكان إلى الفرار من الاضطهاد أو من الصراع، ولكن ليس هناك مكان يذهبون إليه. والأمم المتحدة تواصل حث البلدان المجاورة على فتح حدودها أمام الذين يحتاجون إلى الحماية، وتحث المجتمع الدولي بصفة عامة على أن يشارك هذه البلدان عبء هذه الحماية، بما في ذلك تمويل المساعدة للاجئين وتوفير اللجوء في بلدان أخرى.

وستواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدات الإنسانية التي تشتد إليها حاجة المجموعات المستضعفة. وستستمر الأمم المتحدة كذلك في عمليات إزالة الألغام ورصد الالتزام بحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وفي الاضطلاع بهذه المهام، ستعمل الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع وكالات الإغاثة والمنظمات الإنسانية الأخرى. وستعتمد الأمم المتحدة بدرجة كبيرة أيضا، على المواطنين الأفغان القادرين على المشاركة في التنفيذ والراغبين في ذلك.

لقد أعدت وكالات الإغاثة الإنسانية لأفغانستان والتابعة للأمم المتحدة خططا للحالات الطارئة في جميع أنحاء المنطقة. وسيتم تلخيص هذه النهج في خطة عمل لإعادة الموظفين الدوليين لاستئناف أنشطتهم وتوسيعها بمجرد أن تصبح الظروف الأمنية مؤاتية.

وأود أن أقول بضع كلمات عن الانتعاش وإعادة البناء. إن إعادة بناء أفغانستان ستكون مسألة أساسية في إحلال السلام والاستقرار في هذا البلد. فذلك شيء لن يتم بعد أن تكون هناك حكومة، ولكنه يقع في صميم عملية الانتقال السياسي. ومن شأن المشاركة وإعادة البناء أن توفرا للأفغان حافزا للانتقال من الحرب إلى السلام، وسيجعلهم أصحاب مصلحة في مجتمعهم. وستوفر إعادة البناء فرصا لاستيعاب أعداد كبيرة من الرجال الذين كانوا قد انخرطوا في الحرب، وفرصا أخرى للنساء الأفغانيات، اللاتي حُرمن من أن يكون لهن رأي أو مشاركة في المجتمع.

ولقد أوضح زعماء العالم أن المجتمع الدولي هذه المرة ستكون لديه الإرادة والمثابرة لمساعدة الأفغان على إعادة بناء بلدهم. ولن تنصبّ إعادة البناء على البنية الأساسية المادية التي دمرت، بل ستتركز أيضا على إنشاء مؤسسات الحكم السديد، وتعزيز المصالحة بين الأفراد والمجموعات وتهيئة رأس المال البشري - وهي الموضوعات التي تعرضت للإهمال الشديد خلال سنوات الحرب والعنف.

إن جهود إعادة البناء سوف تتطلب التزامات مالية ومساعدة تقنية ضخمة من جانب المجتمع الدولي.

ونظرا لما تكبده المجتمع الأفغاني من خسائر ومعاناة، فإن جهود الإعمار ستطلب إبداعا ومرونة وتنسيقا من الشعب الأفغاني ومن المستعدين لمساعدته على بناء بلده. وقد أثبتت التجربة الدولية أن التنسيق بين الفاعلين في نظام تقديم المعونة يمثل تحديا.

وستتطلب إعادة إعمار أفغانستان استراتيجية واضحة وإخضاع مصالح فرادى الوكالات أو المانحين لمجمل جدول أعمال السلام والاستقرار. وسيتطلب هذا اتفاقا وتقسيما واضحا للسلطات والمسؤوليات بين المانحين وفي منظومة الأمم المتحدة.

ومن المهم النظر في إنشاء نظام واحد لإرسال الأموال، ربما من خلال صندوق استئماني يتيح الصرف بسرعة؛ ويوفر البساطة للمانحين؛ ويتسق مع الأولويات السياسية التي تحددها الإدارة الانتقالية؛ ويجعل تدفق الأموال متوقفا على المساءلة عن استعمال هذه الأموال وشفافية استعمالها.

ويجب أن يقبل جميع الفاعلين مبدأ أن الأفغان هم الذي سيتولون المسؤولية عن هذه العملية وأنه يجب أن تكون لهم ملكيتها، طالما تقيدوا بقواعد الشفافية والمساءلة.

وقبل أن أختتم هذا البيان، اسمحوا لي أن أقول ما يلي. لقد عانى الأفغان، رجالا ونساء، معاناة شديدة وأُحبطوا مرات ومرات. إنهم يرفضون التدخل، ولكنهم يطلبون المساعدة. إنهم يتوقعون الكثير من الأمم المتحدة، وليسوا واثقين إن كانت الأمم المتحدة ستفي بما تعد به. إنهم لا يفهمون لماذا يهاجم بلدهم؛ ولماذا يجري تدمير ما لديهم من بنى تحتية على الرغم من ضآلتها؛ ولماذا يقتل المدنيون، بمن فيهم الأطفال، بقنابل تخطئ أهدافها.

العمليات التي يجري اقتراحها ليست كاملة. ولن تضم المؤسسات المؤقتة التي يقترح إنشاؤها جميع الذين ينبغي أن تضمهم، وقد تضم بعض الذين يشك الأفغان في صلاحيتهم.

ولكن، أرجو أن يتذكر كل منا أن ما نأمل تحقيقه سلام كالسراب طالما تاق إليه الأفغان. والمؤسسات المؤقتة التي نناقش إنشاءها، بما فيها الحكومة المؤقتة العريضة القاعدة، ليست سوى بداية الطريق وليست نهايتها. ولن يستمر وجودها لفترة طويلة جدا، وتتمثل أهدافها الرئيسية تحديدا في استعادة حق الشعب الأفغاني في حرية الكلام والمشاركة، على قدم المساواة، في إدارة شؤون بلده.

ولكن، إذا كان من الإنصاف أن يُطلب من الشعب الأفغاني أن يتحلى بالصبر والتسامح، فإنني متأكد أن المجلس سيوافقني على أن من حق هذا الشعب أن يتوقع الكثير من المجتمع الدولي. ويجب أيضا على المجلس والجمعية العامة والدول الأعضاء والمؤسسات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية والجماهير التحلي بما يلزم من صبر وتصميم للوصول بهذه العملية إلى نهايتها الكاملة.

لقد عانى الشعب الأفغاني من الحرب والبؤس لما يزيد على ٢٠ عاما . وانتقل الصراع إلى البلدان المجاورة، وهدد استقرارها الداخلي وأثقل كاهل مواردها المحدودة أصلا. وأُناشد الجميع أن يظهروا للشعب الأفغاني أننا لن نتخلى عنه هذه المرة وأننا سنبدي تضامنا حقيقيا معه وسنكون سخيين حقا.

السيد سترو (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أعرب عن تقديري للملاحظات التي أبداها هذا الصباح الأمين العام والسفير الإبراهيمي، وعن مدى ترحيبنا بجهودهما التي لا تكل سعيا لتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان، خاصة في الفترة منذ ١١ أيلول/سبتمبر.

أخبار تراجع طالبان من العاصمة، كابل، التي وصلتنا هذا الصباح، تبرر في حد ذاتها الاستراتيجية العسكرية التي اتبعت. فقد وضعت حركة طالبان نفسها في صلب شبكة القاعدة الشريرة. وكانت حركة طالبان توفر لهذه الشبكة الحماية وتنتحل لها الأعذار. وتسببت حركة طالبان أيضا بمعاناة لا توصف للشعب الأفغاني، وحرمت النساء من حقوقهن الأساسية ومن التعليم؛ وأعدمت النساء علانية؛ ورعت تجارة المخدرات على صعيد عالمي؛ وعملت على كفالة أن يكون ٩٠ في المائة من الهيروين الموجود في شوارع أوروبا آتيا من بلدها، ؛ ودفعت أيضا بالملايين إلى الهروب من البلد نتيجة لسوء إدارتها المروعة. ويجدر أن نذكر أن جميع ملايين اللاجئين تقريبا، الذين جرى استقبالهم على حدود أفغانستان أو خارجها مباشرة أو الذين فروا مبتعدين أكثر عن الوطن، لجأوا قبل ١١ أيلول/سبتمبر.

إن حركة طالبان تولي الأدبار الآن. وبهروبها، خطا العالم، وخاصة أفغانستان، خطوة نحو عالم أكثر سلامة ونحو عالم أفضل. ولكن، كما حذر الأمين العام والسفير الإبراهيمي، بديهي أن المسألة لم تنته بعد.

لقد كانت الأخبار مثيرة، ولكنني أعتقد أيضا أن أخبار الليلة الماضية كانت مدعاة للارتياح، لأن للعاصمة، كابل - أكبر مدينة - أهمية رمزية كبيرة، وحقيقة أنها سقطت بقليل من سفك الدماء نسبيا مسألة مهمة ومن المؤكد أنها تتجاوز بعض الاحتمالات التي كانت أمام التحالف العسكري - قبل أن تسقط. وهي موضع ترحيب أيضا لأنها سقطت قبل أن يحل فصل الشتاء.

ولكنني أقول أيضا - وأقول هذا على وجه الخصوص لممثلي تحالف الشمال - إن العالم بأسره يتوقع من الموجودين في كابل الآن سلوكا أرفع وأفضل مما حدث في الماضي. وسيراقب العالم ضبط النفس من جانب تحالف الشمال، لا آملا في سلوك حسن فحسب، بل راصدا أيضا هذا السلوك، لأن الفرصة متاحة الآن لتحالف الشمال والأطراف الأخرى غير طالبان لتشكيل حكومة عريضة القاعدة ترقى إلى مستوى مبادئ الأمم المتحدة، وإذا فعلت ذلك، فإنها ستكفل إعادة قبول أفغانستان في المجتمع الدولي. إلا أن مسؤولية التأكد من إمكانية حدوث هذا تتوقف على أعمال الأطراف التي احتلت كابل الآن لا على أقوالها.

عندما بدأ هذا الصراع، أبدى الأمين العام حكمة كبيرة بتعيين السفير الإبراهيمي، وبرعاية مناقشات مكثفة داخل المجتمع الدولي بشأن متطلبات الاستقرار والأمن بمجرد أن ينتهي هذا الصراع.

وفي الفترة الزمنية القصيرة منذ اتخاذ قراري مجلس الأمن الأصليين، أعتقد أننا كونا توافقا واضحا جدا في الآراء على الشروط الأربعة الأساسية اللازمة للاستقرار والسلام والازدهار في أفغانستان.

أولا، يتعين تحقيق هذه الترتيبات تحت رعاية الأمم المتحدة. وثانيا – سأستعين بما قاله الأمين العام في كلمته هذا الصباح – يتعين أن نكفل وضع نهاية لتدخل القوات الخارجية، من بلدان المنطقة ومن جهات أخرى لها طموحات أكبر. ولكن بالإضافة إلى وضع نهاية للتدخل، يتعين أن نرى دعما مستداما ومتفقا عليه وتعاونيا من المجتمع الدولي للإدارة الجديدة والحكومة الجديدة في أفغانستان.

وأعتقد أنه تقع على عاتقنا، نحن أعضاء المجتمع الدولي، مسؤولية خاصة تجاه بلدين تحملا وطأة عبء اللاجئين من أفغانستان - وهما على وجه التحديد إيران وباكستان – وأرحب حقا بالنهج البناء جدا الذي انتهجه رئيساهما تجاه أفغانستان.

ثالثا، لقد اتفقنا على أنه يعود للأفغان أنفسهم، في سياق هذا الدعم المعتدل لكن الفعال من المجتمع الدولي، أن يبتوا في كيفية تشكيل هذه الحكومة التمثيلية العريضة القاعدة والمتعددة الأعراق.

رابعا، ولكي يتحقق ذلك، يتعين أن يبقى المجتمع الدولي على التزامه لأفغانستان في الأجل الطويل، لأنه لكي نتناول النقطة التي أثارها السفير الإبراهيمي منذ هنيهة، فإني أعتقد بأن الأفغان على حق في أن يكونوا شديدي الغضب لأن المجتمع الدولي والبلدان الكبرى ذهبت إلى أفغانستان في الماضي ثم انسحبت. وقد ترتبت عواقب ذلك الانسحاب بصورة رئيسية على الشعب الأفغاني لا على البلدان التي أسرعت بالرحيل.

وهناك على ما أعتقد أربع نقاط لا بد وأن نركز عليها في المجلس اليوم. أولا، الحاجة إلى التعجيل باجتماع الأطراف الأفغانية الداخلية، كما ألمح إلى ذلك السفير الإبراهيمي. وبالتأكيد، فإننا في المملكة المتحدة على استعداد لتقديم كل ما نتمكن من مساعدة لدفع تلك العملية. وهذه هي الخطوة الأساسية الأولى لتشكيل حكومة عريضة القاعدة تحت إشراف الأمم المتحدة. ولقد سرني جدا وأثار اهتمامي ما سمعته من السفير الإبراهيمي عن الخطوات المفصلة التي ينبغي اتخاذها من أجل تشكيل تلك الإدارة المدنية والحكومة العريضة القاعدة.

ثانيا، علينا أن نقدم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان بقدر أكبر من أجل الذين عانوا وتعرضوا للحرمان تحت حكم الطالبان في ذلك البلد. وبفضل سقوط مزار الشريف في الشمال، وكابل الآن، فإن الفرص المتاحة للإغاثة الإنسانية، وكذلك التحديات، هي أكبر بكثير مما كانت عليه قبل أسبوع. كذلك ازدادت توقعات الشعب الأفغاني والعالم، قبل كل شيء، بأن نقوم بمواجهة تحدي المعونة الإنسانية بنفس القوة التي واجه بها الشركاء في التحالف التحدي السابق المتمثل في العمل العسكري. ومن المهم أن تعتبر الوكالات أن الأحكام المتعلقة بالإغاثة والإنعاش والإعمار هي جزء من خطة وحيدة، وأن تقوم بما يلزم لئلا تنفصل عن بعضها.

ثالثا، علينا أن نكفل وجود الأمم المتحدة على الأرض في كابل، حالما يكون ذلك ممكنا عمليا، ليكون بمثابة سمع المجتمع الدولي وبصره وللشروع في عملية تشكيل الإدارة المدنية. وينطوي ذلك بطبيعة الحال على الاعتبارات المتعلقة بأمنها، وبوجه عام، بأمن الإقليم الذي يتعين أن يقوم فيه التحالف العسكري والبلدان الأخرى بدور هام مؤقت.

رابعا، أعتقد بأن المجلس نفسه بحاجة إلى أن يتخذ إجراء مبكرا لمعالجة مسألة الأمن والاستقرار في الأجل الطويل في المنطقة وكفالة الوجود العسكري والأمني الدولي المناسب لتحقيق ذلك - مرة أخرى، وعدم الاقتصار على مراعاة ما ذكر السفير الإبراهيمي أنه يمثل الخيارات المفضلة، التي من الواضح أنها تشمل تشكيل قوة أمن لعموم أفغانستان فحسب، بل وأن توضع في الاعتبار كذلك الحقيقة المتمثلة في أن هذه القوة، مع توفر أفضل إرادة ممكنة في العالم، ستحتاج إلى بعض الوقت لتجميعها وتدريبها وتنظيمها.

النقطة الأخيرة التي أردت أن أثيرها من حيث الإجراءات الفورية هي متابعة ما ذكره السفير الإبراهيمي عن ضرورة الاتصال بذوي المهارة من الأفغان المتواجدين في المنطقة القريبة - في إيران وباكستان وكذلك في معظم الشتات الأوسع - لتيسير نقلهم إلى أفغانستان.

أفغانستان بلد فقير اقتصاديا - من أفقر بلدان العالم - ولكنها ليست فقيرة من حيث القدرات الفكرية والمهارات التي يمتلكها شعبها. وهذا ما يشهد به كون أجزاء كثيرة من أفغانستان مهدا لحضارتنا العالمية. وهناك العديد من الأفغان من ذوي المهارات العالية في جميع أنحاء العالم. وكثير منهم في المملكة المتحدة. وأود أن أقول، إننا في المملكة المتحدة، نقوم باتخاذ الخطوات اللازمة لوضع برامج ترمي إلى تمكين الأفغان المقيمين في المملكة المتحدة، الذين يتمتعون بالمهارات اللازمة والذين يرغبون في العودة إلى أفغانستان للاضطلاع بدور في إعمار البلد، من القيام بذلك فورا. وإننا بكل تأكيد على استعداد لتقديم ما لدينا من أفكار إلى البلدان الأخرى التي تستضيف عددا من أفغان الشتات حتى نتمكن من وضع برنامج منسق لعمليات النقل هذه وتقديم الدعم لعودة هؤلاء الناس المهرة إلى أفغانستان.

النقطة الأخيرة التي أريد أن أثيرها هي أن علينا أيضا أن نواصل التركيز على الكفاح الدولي ضد الإرهاب. إن تنظيم القاعدة سقط، لكنه قد لا يكون انتهى. ولا بد لنا من أن نكفل أنهم قد هُزموا تماما. وليس هناك شيء يستطيع أن يخفف مباشرة من معاناة الذين فقدوا أحباءهم يوم ١١ أيلول/سبتمبر، ولا أولئك الأبرياء الذين ذاقوا المر على مدى السنين على أيدي الطالبان. إلا أن الأخبار التي سمعناها اليوم، وآمل أن تكون الإجراءات التي سنتخذها هذا الأسبوع والإجراءات التي ستتخذها الأمم المتحدة و المجتمع الدولي، ستوفر لهم بعض الإغاثة التي تمس إليها الحاجة.

السيد زلينكه (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي باسم أوكرانيا أن أرحب بكم، معالي الوزير، رئيسا لمجلس الأمن في هذه الجلسة الهامة جدا. كما أود أن أرحب بالأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي يشارك في هذا الاجتماع، وأن أشيد بالتزامه ومشاركته شخصيا في المسائل المتصلة بأفغانستان. كما نرحب بفرصة اللقاء بالممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، السفير الإبراهيمي. ونود أن نشكره للإحاطة الإعلامية الشاملة وللمقترحات القيمة التي قدمها من أجل التوصل إلى تسوية سلمية.

يتركز اهتمام المجتمع الدولي بأسره اليوم على أفغانستان في جزع وأمل، لا سيما في ضوء آخر التطورات العسكرية في البلد التي أعلن عنها صباح اليوم. لقد كان الشعب الأفغاني ضحية نظام الطالبان المجرم، الذي لم يكتف بفرض إرهاب وحشي على شعبه بإيجاد جو من الخطر في المنطقة بأسرها فحسب، وإنما عرّض أرواح الناس في مختلف أنحاء العالم إلى خطر حقيقي.

إننا نعالج الحالة الراهنة في أفغانستان وما حولها بصورة رئيسية في سياق الكفاح العالمي ضد الإرهابيين، الذين وجدوا على أرض ذلك البلد ملاذا آمنا. وفي هذا

الصدد، اسمحوا لي أن أشير إلى البيان الذي أدلى به رئيس جمهورية أوكرانيا، ليونيد كوتشما، يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر في مؤتمر وارسو المعني بالإرهاب:

”إن الإرهاب لا يمكن أن يكون ’أوربيا‘ أو ’آسيويا‘ أو ’أفغانيا‘ أو ’شيشانيا‘ أو ’إسلاميا‘ أو ’مسيحيا‘. الإرهاب عدو بلا وطن ولا جنسية ولا دين. وهو مسلح بالكراهية وبالوسائل الجديدة التي يوفرها له عصر العولمة“.

للوقاية من خطر صدور الحرب و الإرهاب مرة أخرى من أراضي أفغانستان، فإن ذلك البلد بحاجة إلى السلام والاستقرار، اللذين من شأنهما أن يرسيا الأساس اللازم لنهضته الاقتصادية والروحية. وبالرغم من أن أطراف الصراع قد يبدو لها أن الخيار العسكري يمثل طريقة واقعية لتسوية الصراع بين الأطراف الأفغانية، ليس في الواقع بديل عن حوار سياسي عريض القاعدة يضم الجميع - وأؤكد، جميع الجماعات الطائفية والسياسية والدينية في أفغانستان.

وأوكرانيا مقتنعة بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور ريادي في ترتيب ذلك الحوار بأن تدعم ممثلي المجتمع الأفغاني الذين يريدون بإخلاص أن يعود السلام والاستقرار إلى وطنهم. ونحن نرحب ببدء الحوار بمشاركة الأمين العام ومبعوثه الخاص، السفير الإبراهيمي.

وأعرب عن تأييدي للاستنتاج الأساسي الذي نخرج به من هذه المناقشة: وهو ضرورة وضع كل الجهود الدولية الرامية إلى حل الصراع في أفغانستان برعاية الأمم المتحدة في مقدمة أعمالنا بصورة تدريجية. كما أننا نرى أن دور الأمين العام في دعم العملية السياسية في أفغانستان سيبقى بالغ الأهمية في كل المراحل. ويستطيع الأمين العام أن يعتمد في هذا السياق على دعم حكومتي.

ويستحيل أن يعم الاستقرار الداخلي في أفغانستان دون دعم خارجي وبصفة أساسية من البلدان المجاورة. وأوكرانيا ترحب بالإعلان عن الحالة في أفغانستان، الذي اعتمدته مجموعة ”الستة زائدا اثنين“ في اجتماعها بالأمس في نيويورك. فقد أوضح وزراء خارجية هذه الدول أنهم على استعداد للإسهام في إحلال السلام في أفغانستان.

وعضوية أوكرانيا في مجلس الأمن سوف تنتهي في الشهر المقبل. ولقد كانت جهودنا ونحن نشارك في أعمال هذه الهيئة البالغة الاحترام ترمي إلى الإسهام بقدر الإمكان في حل المشكلة الأفغانية. ورغم الصعوبات الحالية - ونحن ندرك ضخامتها - فإن أوكرانيا مقتنعة تماما بإمكانية إحلال السلام في أفغانستان، وإن المسار الوحيد لذلك يمر من خلال مصالحة وطنية عريضة القاعدة.

وقد سرني عندما كنت طالبا في الستينات أن كنت أدرس مع زملائي الطلبة في أفغانستان. وكانوا يمثلون لي نخبة الشعب الأفغاني. فقد كانوا يعملون بجد من أجل اكتساب المعارف وتوسيعها كي يرتفعوا فوق روتين الحياة اليومية.

وتبقى مسألة طبيعة السلطة مسألة أبدية. غير أن النضال من أجل السلطة كثيرا ما يتخذ أشكالا مرعبة ودموية، وهذا ما تثبته التطورات في أفغانستان. فاليوم تدمر في ذلك البلد ثقافة وأسس وقيم روحية وضعتها البشرية وغذتها لقرون طويلة. وهذا التدمير ليس ماديا فحسب؛ بل وروحيا أيضا.

وتقودني هذه الأفكار إلى الاعتقاد بأهمية أن تفضي جهودنا إلى إحياء روح الأمة وإيمانها بمستقبل أفضل. ولو أنجزنا هذه المهمة فإننا يمكن أن نثق أن الصراعات من النوع الناشب في أفغانستان لا تستعصى على الحل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير خارجية أوكرانيا على كلماته الرقيقة الموجهة لشخصي.

السيد جاياكومار (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): أتوجه بالشكر إلى الأمين العام وممثله الخاص إلى أفغانستان، السفير الإبراهيمي على إحاطتيهما القيمتين. وأشيد أيضا برئاسة جامايكا لعقد هذه المناقشة العلنية الهامة في مجلس الأمن بشأن أفغانستان.

فأفغانستان أحد الشواغل العالمية. وبالنظر إلى تغلغل آثار الصراع في أفغانستان إلى آسيا الوسطى، وبالنظر إلى الدور الخاص للنشطاء الإقليميين في إحلال السلام في أفغانستان فإن لآراء أعضاء مجموعة ''الستة زائدا اثنين'' وغيرهم من النشطاء الآخرين أهمية خاصة. ونرجو أن تسهم هذه المناقشة العلنية التي يحضرها كثير من وزراء الخارجية، في التوصل إلى توافق آراء عالمي على استراتيجية طويلة الأمد، متماسكة وشاملة ترمي إلى إحلال السلام في أفغانستان. ولطالما دعت سنغافورة إلى وضع استراتيجية شاملة وذلك منذ انضمامنا إلى مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير من هذا العام.

واضطلاع الأمم المتحدة بدور في مسألة أفغانستان ليس بجديد. فقد ظلت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة تقدم المساعدة إلى أفغانستان لعقود طويلة. ومن المؤسف أن الوعي العالمي قليل بالعمل الجيد الذي تؤديه المنظمة. ونرجو أن يسهم هذا الاجتماع في إذكاء الوعي بالدور المحوري للأمم المتحدة.

لقد كابدت أفغانستان لأكثر من ٢٠ عاما صراعا مدمرا. ويشهد الشعب الأفغاني هذه الأيام مأساة أخرى نتيجة لقرار القاعدة التماس الملجأ في بلدهم. وواضح أن العملية العسكرية الحالية في أفغانستان ليست موجهة ضد الشعب الأفغاني، وإنما ضد مرتكبي أبشع أعمال الإرهاب الدولي ومن يؤيدونهم. ونحن نرحب بالتأكيدات على أن الخسائر المدنية ستكون في حدها الأدنى، بغية المساعدة على إعانة التحالف العالمي ضد الإرهاب.

وتوافق سنغافورة على أنه لا يمكن فرض حل سياسي على أفغانستان. ونحن نرحب بالجهود التي يبذلها القادة الأفغان المرموقون ونرجو أن يضع الشعب الأفغاني خلافاته جانبا ويعمل مجتمعا من أجل إقامة حكومة نيابية تماما عريضة القاعدة ومتعددة الأعراق. ونؤيد تأييدا كاملا دور الميسرين المحايدين من غير الأفغان، كالأمم المتحدة مثلا، في حفز العملية. ونرجو للممثل الخاص، السفير الإبراهيمي كل التوفيق فالشعب الأفغاني، في الواقع، يعتمد عليه.

وقد وثقت عدة تقارير دولية الحالة الإنسانية المأساوية في أفغانستان. فمعدلات وفيات الرضع والأطفال ووفيات الأمومة في أفغانستان هي من أعلى المعدلات في العالم. فلا بد من التعجيل بمساعدة إنسانية ضخمة، وخاصة قبل حلول فصل الشتاء. وتقوم سنغافورة بدورها في الإسهام في الجهود الإنسانية في أفغانستان. ويبلغ إسهامنا الوطني الكلي ١,١٦ مليون دولار.

وليس غريبا أن أزمة إنسانية بهذا الحجم تسفر عن لاجئين يسعون ولو إلى مجرد الوصول إلى استراليا وأوروبا. غير أن جل العبء يقع على عاتق جيران أفغانستان وخاصة باكستان وإيران. فهذان البلدان يستضيفان أكبر تجمع للاجئين في العالم. فهما أيضا يحتاجان إلى مساعدة عاجلة. وينبغي التوصل إلى حلول أكثر واقعية وخاصة داخل أفغانستان، كلما كان ذلك ممكنا.

وبينما تمس الحاجة إلى تقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان فإنها يمكن أن تقارن بتقديم ''إسعافات أولية'' إلى مريض تعددت جروحه. فإلى جانب الإسعافات الأولية يحتاج المريض أيضا إلى نقل الدم ومضادات الحيوية والرعاية الطبية لأجل طويل. فلقد شرد جيل من الأفغان وأهمل في

بيئة نكبت بالفقر وغصت بالأسلحة والأعمال الإجرامية. وما لم يوضع برنامج طويل الأجل لإعادة التأهيل والتعمير ستظل أي عملية للسلام والحكم الانتقالي عملية هشة وقابلة للانتكاس.

ولذا ينبغي البدء بعمل عاجل في سبيل وضع خطط لإعادة التأهيل الشامل لأفغانستان تدعمها الوكالات الإنمائية من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية وسائر أوساط المانحين. وعلينا أن نقنع الشعب الأفغاني بأن المجتمع الدولي مستعد لمساعدته. فلو استطعنا أن نكسب قلوبهم وعقولهم سننهض بمنطق السلام ونغير الحسابات السياسية من الصراع والنضال إلى حسابات عضو مستقر ومسؤول في المجتمع الدولي. فالتحديات التي تواجه المجتمع الدولي في أفغانستان ومنطقتها تحديات رهيبة. ويجب أن نبين تصميمنا على مواجهة هذه التحديات. ويجب على مجلس الأمن أن ينتفع من المعطيات الهامة المنبثقة عن المناقشة المفتوحة اليوم وأن يشرع في وضع مبادئ جوهرية ترشد أعمال الأمم المتحدة في وضع مشروع قرار. وبعد قراءة صحف هذا الصباح، من الواضح أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعمل بسرعة أكبر لوضع هذه المبادئ. وفي الساعات القليلة الماضية، أشارت التقارير الجديدة إلى انسحاب قوات طالبان من كابل، وإلى دخول قوات تحالف الشمال إلى المدينة. وإذا أردنا تحاشي تكرار الحروب الأهلية وخسارة الأرواح البريئة، ويبدو أنهما يصاحبان كل تغير في النظام، فلا بد من إيجاد الصيغة السياسية الصحيحة لتفادي الكوارث في أقرب وقت ممكن.

وكما أكد السيد الإبراهيمي هذا الصباح، فالوقت جوهري. وفي هذا الصباح، اقترح السيد الإبراهيمي مجموعة ملموسة من الخطوات لتحقيق الاستقرار في أفغانستان. ونحث المجلس على النظر على وجه السرعة في مقترحاته الشاملة، ويسرنا أن المجلس سيعقد غدا مشاورات غير رسمية لمناقشة مقترحات السيد الإبراهيمي.

وفي نفس الوقت، يجب علينا ألا ننسى، ونحن نشرع في المهمة الصعبة، وهي بناء أفغانستان من جديد، أنها من بؤر الاضطراب الكثيرة في العالم وتتطلب اهتمامه ومشاركته. والدرس الكبير المستفاد من أفغانستان هو أن مصير بلد ناء، يبدو أنه منفصل عن نواحي القلق المباشرة في معظم مناطق العالم، يمكن أن يكون له على الفور آثار عالمية. وأعتقد أن هذا ينبغي أن يحفز مجلس الأمن على مضاعفة جهوده مرة أخرى للوفاء بمسؤوليتنا الأساسية، وهي ضمان صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يواصلا جهودهما في أفغانستان وغيرها. ومن الواضح بجلاء أن الآثار المفجعة يمكن أن تنتج عن عمل لا يتم على النحو الواجب.

السيد بيترسن (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على قيادته والممثل الخاص على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى عرضه للطريق المتبع لإرساء السلام والاستقرار في أفغانستان مستقبلا. وهو والأمين العام يستحقان الثناء على السرعة التي يتبعانها في هذا الوقت الحاسم.

لقد طال انتظار كسر الحلقة المفرغة للحرب والحكم الفاسد في أفغانستان. والنتائج العسكرية التي نشهدها تبث الأمل في إحراز تقدم حقيقي. ومن الجوهري الآن أن نحافظ على الهدوء وأن نتجنب الثأر.

إن نظام طالبان في أفغانستان يتجاهل قرارات مجلس الأمن الملزمة التي تطالبه بوقف رعاية الإرهابيين أو دعمهم. واستمر نظام طالبان يرفض الامتثال لها، حتى بعد أن أصبح من الواضح أن الإرهابيين، الذين يتخذون من أفغانستان قاعدة لهم ويتدربون فيها، هم الذين يقفون وراء الهجمات

التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر. و لم يترك هذا بديلا عن استخدام القوة العسكرية، بمقتضى حق الدفاع عن النفس.

ومن المرجو أن تيسر انتكاسات طالبان التوصل إلى حل سياسي وستسمح لنا كذلك بزيادة مساعداتنا الإنسانية مرة أخرى والمبادرة بالدعم الفوري لإعادة بناء مجتمع أفغانستان الذي مزقته الحرب.

ويتجاهل نظام طالبان المبادئ الإنسانية والقانون الدولي وحقوق الإنسان. وهو السبب الرئيسي في معاناة الشعب الأفغاني، وبخاصة قمع النساء. وما زلنا نشعر بعميق القلق إزاء العقبات التي تواجهها المنظمات الإنسانية في المناطق التي يسيطر عليها طالبان. ويجب على طالبان أن يكفل سلامة العاملين في المجال الإنساني ووصولهم الكامل إلى المحتاجين.

ويسر النرويج أن باكستان تفتح حدودها لأكثر اللاجئين ضعفا. والتضامن الدولي وتشاطر العبء مع البلدان المجاورة من الأمور المطلوبة، وبخاصة من باكستان وإيران. والنرويج مستعدة للوفاء بنصيبها في هذا الشأن.

وهناك حاجة ماسة إلى زيادة المساعدة الإنسانية قبل حلول فصل الشتاء. وهذا ملحّ بصفة خاصة في أكثر المناطق تعرضا له في الشمال. ونحيي الجهود الدؤوبة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة التي تعمل في ظل ظروف صعبة. وقد زادت النرويج مؤخرا من مساعداتها، فأنفقت هذا العام ما يقرب من ٣٥ مليون دولار.

ولا يمكن تحقيق الاستقرار في أفغانستان إلا عن طريق حكومة عريضة القاعدة تشمل ممثلين عن جميع الجماعات الرئيسية. ولا يمكن ضمان السلم والاستقرار على الأمد الطويل إلا عن طريق حكومة تلتزم بحقوق الإنسان الأساسية وبتحقيق التنمية. ولهذا، تؤيد النرويج بشدة جهود السيد الإبراهيمي لمساعدة الأفغان على إرساء أسس حل سياسي دائم. والمقترحات التي عرضها اليوم تستحق تأييدنا. ويجب أن نحولها الآن إلى واقع. وندين بذلك للشعب الأفغاني.

وجهودنا الرامية إلى مساعدة أفغانستان لن تكون فعالة إلا إذا كانت منسقة تنسيقا تاما وجزءا من استراتيجية سياسية واقتصادية شاملة. ويجب أن يدعم هذه الاستراتيجية وجود أمني ضروري. وينبغي للمساعدة الإنسانية أن تمهد الطريق لإعادة التأهيل على الأجل الطويل. ويجب أن يبدأ الآن بناء السلام والتعمير. ويجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور قيادي. وتثني النرويج على الأمم المتحدة لرد فعلها السريع. وسنبذل قصارى جهدنا لمساعدة الأمم المتحدة في مساعيها.

والحاجة إلى نهج متسق للمساعدة الإنسانية والتعمير سترشد أيضا رئاسة النرويج لفريق دعم أفغانستان، التي تبدأ في كانون الثاني/يناير من العام القادم.

ويجب أن نقف متحدين في مساعدة أفغانستان على العودة إلى أسرة الأمم. وينبغي لنا أن نقف متحدين في مساعدة الأفغان على التخلص من الإرهابيين ومدعميهم. ويجب أن نقف إلى جانب شعب أفغانستان الذي تعرض للقمع.

والالتزامات والجهود الطويلة الأمد ضرورية. ويمكن للأمم المتحدة أن توفر الأدوات. ويجب علينا – نحن الدول الأعضاء – أن نوفر الوسائل.

السيد غايان (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): نعرب عن امتناننا لكم، السيد الرئيس، لعقد هذه الجلسة الهامة جدا عن أفغانستان. وأود كذلك أن أشكر سعادة السيد الأخضر الإبراهيمي على إحاطته الإعلامية الشاملة جدا، ونثني عليه للمهمة الصعبة والمضنية التي يضطلع بها. ونود كذلك أن نشكر الأمين العام على بيانه الهام جدا.

إن الهجمات الإرهابية التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر صدمت العالم. ولكنها فتحت كذلك أعين المجتمع الدولي، الذي تنبه إلى الفظائع والإهانات التي ظل نظام طالبان يوقعها طيلة أعوام طوال بالنساء والرجال والأطفال الأفغان العاديين. وبينما كان نظام طالبان وحشيا في معاملة شعبه، قدم الراحة والملجأ للإرهابيين ولشبكة القاعدة. ومما يثلج صدرنا أن نسمع ونعلم أن الائتلاف العالمي ضد الإرهاب يبين الآن أن انتهاء نظام طالبان قريب.

والأحداث في الميدان في أفغانستان تتطور بسرعة كبيرة. وإذ نجتمع هنا للنظر في الحالة هناك، علينا واجب ضمان تناسب استجابتنا مع أبعاد وحجم المشاكل التي سيواجهها الأفغان العاديون بانهيار نظام طالبان.

وعندما يهرع نظام طالبان إلى الفرار، سيكون هناك إغراء لائتلاف الشمال بأن يأخذ بالثأر وبأن ينتقم. ولهذا، هناك حاجة ماسة إلى كفالة حد أدنى من القانون والنظام في كابل. وسيتطلع الأفغان العاديون إلى الأمم المتحدة لتوفر لهم هذا الاحتياج الخاص.

وعلى الأمم المتحدة مهمة مضنية، وسواء رغبت فيها أم لا فسيتعين عليها أن تشارك بفعالية، ليس في عملية إنشاء حكومة انتقالية فحسب، بل في التعمير بعد انتهاء الحرب كذلك.

الأولويات واضحة، ولكنها ليست سهلة بأية حال. وليس من السهولة تحقيقها بأية حال. ونرى أنه ينبغي تكوين الحكومة المؤقتة التي تكلم عنها السيد الإبراهيمي بموجب نظام لويا جيرغاه التقليدي. وبالمستطاع إقامة حكومة نموذجية مستقرة تستند إلى قاعدة عريضة وتكون مسؤولة وتخضع للمساءلة. ونعتقد أن الشعب الأفغاني سينعم بعد عقود من الصراع وعدم الاستقرار بعهد تحكم القواعد فيه حياته بدلا من الرعب الوحشي.

ولا ينبغي أن يُغري سقوط نظام حكم طالبان جيرانه بأن يفرضوا حكومة تحظى برضاهم. ونؤيد، في هذا السياق، عمل فريق ”الستة زائدا اثنين“؛ لأن العمل الذي دأب هذا الفريق على القيام به بشأن أفغانستان له قيمة كبيرة. ولكننا نعتقد أيضا أنه لا بد من توسيع هذا الفريق ليشمل بلدانا أخرى ربما البلدان التي تُسهم في تقديم المساعدة والدعم والتي ستقوم فيما بعد بدور في عملية إعادة تعمير أفغانستان. ونحن مقتنعون بأنه لا ينبغي تحت أي ظرف من الظروف تعريض السلامة الإقليمية لأفغانستان للضرر. ولكننا متأكدون من أنه لا بد أن يتنفس الشعب الأفغاني الصعداء، مع هروب طالبان، لأنه أدرك أن بمستطاعه أن يبدأ العيش في حياة طبيعية، تماما مثل أي شخص آخر في العالم.

وأراني بحاجة إلى التكلم عن الأزمة الإنسانية. هذه الأزمة ضخمة. وعندما كنت استمع إلى السيد الإبراهيمي، شعرت بأنه لا يسعني إلا أن أفكر في أن المهمة التي تنتظرنا شاقة وصعبة للغاية. ولكننا متأكدون من أن أولئك الذين بحاجة إلى المساعدة سيحصلون عليها، لأن المجتمع الدولي ملتزم بتقديم هذه المساعدة. ونعرب عن الأمل أيضا في أن هذه المساعدة ستقدم قبل بداية فصل الشتاء. وفي هذا السياق، نحيي شجاعة موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون بصورة مباشرة في تقديم الإغاثة للأفغان.

وفي الختام، لقد حان الوقت لاختبار التزام المجتمع الدولي بألا يترك الساحة حينما يتبدد الخطر. وأي عمل سنفعله هنا يتعين أن يأخذ في الاعتبار على الدوام أن أي فشل في أفغانستان – أي فشل من جانب المجتمع الدولي في إعادة تشييد أفغانستان – من شأنه أن يقوض الثقة بكامل أشكالها التي وضعها الناس في منظومة الأمم المتحدة، وبعبارة واحدة، في قادة العالم.

ونحن متأكدون من أنه بفضل إرشاد الأمين العام وفريقه، الذي نؤيده، أضحت نهاية الأزمة في أفغانستان غير بعيدة، ويحدونا الأمل في أننا سنتمكن قريبا من الترحيب بوجود حكومة أفغانية بيننا تكون مسؤولة وتخضع للمساءلة.

السيد سيديب (مالي) (تكلم بالفرنسية): يا سعادة الرئيس، إن من دواعي السعادة لوفد مالي أن يرى جلسة مجلس الأمن تنعقد تحت رئاستك للنظر في الحالة في أفغانستان. وأرحب بوجود السيد كوفي عنان، الأمين العام، وأعرب عن الشكر له لبيانه الهام الذي ألقاه في هذه الجلسة الهامة للمجلس. ونشكر أيضا السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان. ونعرب عن امتناننا لإحاطته الإعلامية ذات النوعية الرفيعة التي قدمها هذا الصباح، والتي تضمنت مفهوما ورؤية يتسمان بالوضوح. لقد كانت إحاطته الإعلامية مفيدة للغاية.

وأود أن أطرح التعليقات التالية.

أولا، وعلى غرار ما ذكرته وفود أخرى، نحن أيضا نعرب عن القلق إزاء الحالة الإنسانية في أفغانستان. وحسبما أوضح الممثل الخاص، تقتضي هذه الحالة أن يبذل المجتمع الدولي جهودا مستدامة. ونعتقد بأنه ينبغي بذل قصارى الجهود لتمكين تسليم المعونة الغذائية على جناح السرعة داخل أفغانستان كما ينبغي توزيعها على الأفغان داخل أفغانستان وفي البلاد المجاورة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بمصير معظم فئات الشعب الضعيفة في أفغانستان، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين. وبالمثل، من الأهمية بمكان إيلاء اهتمام خاص لنكبة اللاجئين في البلدان المجاورة، ولا سيما باكستان وإيران. ونعرب عن الشكر للحكومات التي وافقت على فتح الطرق التي يمكن تسليم معونات الإغاثة عن طريقها، ونناشد الدول الأعضاء أن تقدم المساعدة لتلك البلدان كي يتسنى لها أن تتصدى لتدفق اللاجئين الأفغان المستمر.

وفي هذا السياق، نرى أنه ينبغي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يواصل القيام بدور هام لتنسيق مساعدات الإغاثة الطارئة للأفغان. ونهنئ أيضا المنظمات الإنسانية على العمل الممتاز الذي قامت به، ونشجعها على مواصلة جهودها الرامية إلى تقديم الإغاثة للشعب الأفغاني داخل البلد وفي البلدان المجاورة. وتحقيقا لهذه الغاية، نرى أنه يتحتم ضمان توفير الأمن للأفراد العاملين في المنظمات الإنسانية. ونشجع كل من ساهموا بسخاء بصندوق الأمم المتحدة للإغاثة على الإسراع بتقديم تعهداتهم التي التزموا بها. وفي هذا السياق، ينبغي أن يفي المجتمع الدولي بوعوده التي أعلن عنها في بداية الصراع، والتي بمقتضاها لن يصبح الشعب الأفغاني هدفا لحرب ولن يترك طي النسيان.

ويتصل تعليقي الثاني بالحالة السياسية. وتعرب مالي عن اعتقادها بأن الأمم المتحدة تقوم بدور حاسم، لا سيما فيما يتعلق بتسهيل الانتقال من الحرب إلى السلام وذلك بمساعدة الشعب الأفغاني على المشاركة بنشاط في إجراء حوار يستند إلى قاعدة عريضة النطاق يتم في نهايته وضع خطة سياسية شاملة ثم تنفيذها. ومن الأهمية الحاسمة المحافظة على السلامة الإقليمية لأفغانستان وأن يعتبر الشعب الأفغاني العنصر الرئيسي في هذه الخطة، الذي يتمتع بالحق في الحياة بحرية وبكرامة. وينبغي أن يسعى المجتمع الدولي إلى إقامة حكومة تستند إلى قاعدة عريضة، وتضم أعراقا متعددة وتمثل الشعب الأفغاني على النحو الأوفى. ووفقا لذلك، ترحب مالي بالمحادثات التي أجراها السيد الإبراهيمي مع سلطات باكستان والقادة الأفغان الذين يعيشون في باكستان ومع السلطات الإيرانية والقادة الآخرين في المنطقة بغية إيجاد حل للصراع على أساس توافق الآراء.

ونرحب بعقد اجتماع، على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة، لممثلي مجموعة ''الستة زائدا اثنين''، ونحث جميع الأطراف على الالتزام بمبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي بعد أن استولى التحالف الشمالي على مزار الشريف وبعد سقوط كابل.

وفي الختام، أؤكد على الدور الذي يواصل القيام به الأمين العام وممثله الخاص في أفغانستان. ونشجع ونؤيد على النحو الأوفى جميع الجهود الجارية بالفعل الساعية إلى التوصل إلى نتيجة إيجابية للصراع الأفغاني. وتؤكد مالي من جديد دعمها القوي لأية مبادرة تهدف إلى تسوية الأزمة ويكون من شأنها أن تحقق المصالح العليا للشعب الأفغاني.

السيد كون (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أعرب عن الشكر لرئيسة المجلس لتنظيمها هذه الجلسة العامة الهامة بشأن أفغانستان - وهذه جلسة هامة بخاصة في ضوء الأحداث التي جرت في الساعات والأيام الماضية - وأعرب عن تقديري للأمين العام وممثله الخاص ، السيد الإبراهيمي، لبيانيهما الهامين للغاية في هذا الصباح. وأؤكد لهما دعم ايرلندا المتواصل والقوي لجهودهما الرامية إلى التوصل إلى حل منصف ومتوازن للأزمة في أفغانستان.

وسيدلي زميلي، السيد لويس ميشيل، وزير خارجية بلجيكا، ببيان في وقت متأخر باسم الاتحاد الأوروبي، وتعرب ايرلندا عن موافقتها التامة على ملاحظاته.

وأعتقد بأن النجاح العسكري جاء مشفوعا بمسؤوليات سياسية وإنسانية جسيمة للغاية. لقد وقعت فظائع كثيرة للغاية في الماضي في أفغانستان - أريقت دماء كثيرة و لم يول سوى احترام ضئيل للغاية لحياة الإنسان وكرامته. وأعتقد بأنه يتعين على المجلس أن يبعث برسالة قوية وجماعية في هذا الصباح مفادها أنه لا بد من ألا تتكرر الأخطاء التي ارتكبت في الماضي.

وهناك وضع عسكري جديد فيما يبدو اليوم، ولكننا نحتاج قبل كل شيء إلى بداية جديدة لشعب أفغانستان على الصعيد السياسي وعلى الجبهة الإنسانية، وفيما يتعلق بكرامة الإنسان والقيم العالمية التي تجمعنا معا جميعا بعضنا أعضاء في هذه الجمعية العامة. وشاهدنا إساءات خطيرة لحقوق الإنسان، لا سيما حقوق المرأة والفتيات وإساءات لاحترام الحياة ذاتها في أفغانستان ويتعين علينا أن نضع نهاية الآن لهذا الكابوس. وأعرب عن الأمل في أن البيان الحكيم للأمين العام والسيد الأخضر الإبراهيمي وهو البيان الذي استند، حسبما أعتقد، إلى تقييم واقعي للحالة الراهنة، لا كما نتمنى نحن أن تكون، ولكن كما هي بالفعل - سيؤدي إلى تحمل الأفغان أنفسهم لمسؤولياتهم. وأعرب عن الأمل في أن يتمكن الشعب الذي لم يكن قادرا على تقديم عنصر يوحده في بلده أن يدرك الآن المسؤولية الأكبر تجاه شعب أفغانستان، الذي عانى كثيرا تحت هذا الرعب، وأعرب أيضا عن الأمل في ألا تعود سيطرة الرعب عليه في شكل آخر بشكل حكم استبدادي في المستقبل.

ونعلم جميعاً أن حالة الشعب الأفغاني اليائسة لم تبدأ في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. فالأفغان العاديون ضحايا للعنف منذ أكثر من عقدين من الزمان، وصاروا مؤخراً ضحايا لتطرف نظام الطالبان. فهناك جيل من الأفغان لم يعرف سوى الصراع والفقر وسوء التغذية وانتهاك حقوق الإنسان.

وترى حكومتي عدم السماح بأن تبقى أفغانستان دولة فاشلة تولّد فيها الصراعات الداخلية المستمرة الأنشطة غير المشروعة وتوفر ملاذاً آمناً للإرهابيين. وقد عقدنا العزم على أن تضع العملية الدولية التي دعت إليها الأزمة الراهنة حداً للشقاء الذي يعانيه الأفغان وأن تتيح لهم، كما قلت، بداية جديدة.

ويحدونا الأمل في أن تحقق الحملة العسكرية على شبكة القاعدة الإرهابية ونظام الطالبان الذي يؤويها أهدافها في أقصر إطار زمني ممكن، وأن يستمر بذل كل جهد لتجنب الخسائر بين المدنيين. ونهيب أيضاً بجميع الأطراف المتورطة في هذا الصراع أن تحترم حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية بشأن سير الحرب. وقد أفاد الممثل الخاص للأمين العام بالتفصيل هذا الصباح عن الكيفية التي تعتزم بها الأمم المتحدة التنسيق لبذل جهد دولي متضافر لمساعدة شعب أفغانستان على إقامة حكومة عريضة القاعدة ومتعددة الأعراق. ويجب أن يصحب هذه العملية بالطبع برنامج طويل الأمد يكون شاملاً وسخياً لدعم الإصلاح والتعمير في ذلك البلد بعد انتهاء الأعمال العسكرية.

وترى أيرلندا بشدة أنه يجب اتخاذ استراتيجية واضحة وكاملة الفعالية للتصدي للاحتياجات الإنسانية لأهل أفغانستان الأبرياء في أثناء الاضطلاع بالحملة العسكرية. ونثني على الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها للعثور على حلول عملية ومرنة، ونعرب عن تقديرنا لازدياد توصيل المعونة لأفغانستان ازدياداً كبيراً في الأيام الأخيرة. وثمة حاجة مستمرة وعاجلة إلى أن يقوم المجتمع الدولي بترجمة التعهدات والالتزامات التي قطعها على نفسه بتقديم المساعدة المالية لمنظومة الأمم المتحدة إلى دفع مبالغ مالية فعلية للنظام حتى يمكن للأمم المتحدة أن تمضي قدماً في أعمالها. ونثني على شجاعة وإقدام الكثيرين من الأفغان الذين يواصلون محاولة توزيع هذه المعونة الغذائية وغير الغذائية في ظل أصعب الظروف.

ويجب أن يشكل توزيع المساعدة الإنسانية داخل أفغانستان إحدى الأولويات، ولا سيما مع اقتراب حلول الشتاء. ومن المهم تمكين الموظفين الدوليين من العودة الآمنة إلى أفغانستان بأسرع ما يمكن. ونرجو في هذا الصدد أن ييسر الاستيلاء مؤخراً على مزار الشريف وكابل سبل وصول المعونة الإنسانية، ونرحب بنشر فريق للتقييم الأمني هناك، فضلاً عن نشر أفراد الأمم المتحدة في فيض أباد. ونعرب عن استيائنا للتحرش بالعاملين في مجال تقديم المعونة وندعو جميع المعنيين إلى تيسير توزيع الإمدادات للأفغان الضعفاء المحتاجين إليها.

ويلزم كما قال الأمين العام أن تدفع جميع الدول ما تعهدت به من التزامات سخية بأسرع ما يمكن: وقد التزمت حكومة أيرلندا من جانبها بمبلغ ٥ ملايين دولار للإغاثة الإنسانية الطارئة في أفغانستان هذا العام وقامت بتحويلها إلى النظام، وهناك عدد من الوكالات الأيرلندية غير الحكومية العاملة في المنطقة. ونشدد أيضاً على أهمية تقديم المساعدة المالية للبلدان المجاورة، التي تستضيف بالفعل عدداً كبيراً من اللاجئين، لإعانتها أيضاً على مجابهة الأزمة.

وفي نفس الوقت الذي نضطلع فيه بالجهود الإنسانية يجب أن نركز على الأهداف السياسية الطويلة الأجل في أفغانستان. ونرى أنه لن يعبر عن إرادة جميع شعبها ويكفل السلام والأمن في هذا البلد على المدى الطويل إلا حكومة كاملة التمثيل عريضة القاعدة. ويجب أن تضم هذه الحكومة ممثلين لجميع الفئات العرقية، بما فيها الأزبك والطاجيك والهزارة والبشتون. ونتفق مع الدليل التفصيلي الذي بسطه السفير الإبراهيمي هذا الصباح، ونتعهد له بتقديم دعمنا الكامل.

أما عن أفضل طريقة لتحقيق تلك الأهداف، ولن تكون سهلة بحال من الأحوال، فترى أيرلندا بشدة أن الأمم المتحدة ينبغي أن تتولى قيادة هذه العملية. وسنعمل بوصفنا عضواً في مجلس الأمن على كفالة إعداد ولاية ملائمة. وبالرغم من أن الحالة المتغيرة على أرض الواقع سوف تقتضي المرونة والقابلية للتكيف، فإن تأييد الأمم المتحدة للحكومة التي تخلف الطالبان سيشكل ضماناً لا غنى عنه لشرعية هذه

الحكومة. وسوف يلزم الاضطلاع بهذه العملية في مناخ آمن، ومن الضروري أن ندرس بعناية مختلف الخيارات في هذا الصدد بهدف تأييد الترتيبات الملائمة. ونحيط علماً على وجه الدقة بما ذكره السفير الإبراهيمي في هذا الصدد. وسنصغي جيداً لأية توصيات يقدمها الأمين العام بهذا الخصوص. وسيلزم أيضاً أن ندرس في الوقت المناسب إطاراً لنزع سلاح المتورطين في هذا الصراع وتسريحهم وإعادة دمجهم.

وأتفق مع غيري من المتكلمين في أن تعاون الدول المجاورة حيوي بالنسبة للوصول إلى حل دائم، ونعرب عن تقديرنا الشديد للجهود التي بذلها السيد الإبراهيمي في التشاور على نطاق واسع وليأخذ بعين الاعتبار تنوع الآراء والاعتبارات. ونرى أن لبعض المجموعات من قبيل ”مجموعة الستة زائدا اثنين“ ومنظمة المؤتمر الإسلامي دوراً هاماً تؤديه، ونشجع بلدان المنطقة على تكثيف مشاوراتها مع بعضها البعض.

وبالنظر إلى انهيار الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل كامل، ينبغي أن تخطط الأمم المتحدة للانتقال من الإغاثة الإنسانية الطارئة، مروراً بمرحلة إفاقة تشمل عودة المشردين داخلياً واللاجئين، إلى التعمير والإصلاح. وسيكون التنسيق عن كثب بين جميع الوكالات والمنظمات المعنية مهماً لكفالة عمل ذلك على نحو تدريجي لا انقطاع فيه. ويمكن أن تفيد الاستعانة المبدئية بالمشاريع ذات الأثر السريع في تحريك الاقتصاد وتعزيز القضاء على زراعة الخشخاش والاتجار فيه. ونعرب عن استعدادنا للمساهمة في تلك العملية بوصفنا دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي.

وقد أدانت أيرلندا منذ سنين بعيدة انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في أفغانستان، ولا سيما التمييز المروع ضد النساء والفتيات. ويجب وقف تلك الممارسات، ولا يجب على الحكومة الجديدة أن تنفذ فقط الالتزامات الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والأقليات بل يجب أن تعززها أيضاً. ونرى أن ينصبّ التركيز بصفة فورية على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما فيها تعليم البنات، الذي حرمن منه سنين عديدة. وفي الوقت ذاته نهيب بجميع الأطراف، بينما تتطور الحالة العسكرية، أن تحترم التزاماتها الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

ويجب طمأنة الشعب الأفغاني إلى أن المجتمع الدولي ملتزم بمساعدته على إقامة مجتمع ينعم بالاستقرار والسلام، بغض النظر عن الزمن الذي يستغرقه ذلك. وستواصل حكومة أيرلندا من جانبها على الصعيد الوطني، ومن خلال الأمم المتحدة، ومع شركائها في الاتحاد الأوروبي عمل كل ما في طاقة البشر للاستجابة للأزمة الإنسانية الطارئة ولاحتياجات الشعب الأفغاني في الأجلين المتوسط والطويل.

السيد فرنانديز دي سوتو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسفير الإبراهيمي على المعلومات والمقترحات التي عرضها اليوم. وأود أن أؤكد له أن بإمكانه الاعتماد على دعم كولومبيا الراسخ في قيامه بمهمة نعلم جميعاً مدى تعقيدها المتأصل.

وقد أدانت كولومبيا بقوة أعمال الإرهاب الدولي التي ارتكبت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وانضمت دون مواربة إلى الدعم الإجماعي الذي أبداه مجلس الأمن للعمل العسكري الجاري الاضطلاع به حالياً في إقليم أفغانستان.

كما تصرفنا على نحو حاسم في مجلس الأمن بتحمل مسؤوليات محددة في إطار نظام الجزاءات الراهن الوحيد لمكافحة الإرهاب الدولي بوصفه تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وأشير بصفة خاصة إلى القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠) و ١٣٦٣ (٢٠٠١)

بشأن الحالة في أفغانستان، التي أحل نظام الطالبان بصفة منتظمة بما جاء فيها من طلبات.

إننا نلمس مدى تعقد الحالة السياسية والإنسانية والأمنية في أفغانستان، ونعي آثارها الإقليمية والدولية. ونعرف أن الأمم المتحدة تواجه تحديا ما زالت أبعاده غير معروفة. والمقررات التي سنتخذها فيما يتعلق بمستقبل أفغانستان ستؤذن ببداية رحلة على طريق من واجب المجتمع الدولي، في هذه اللحظة، أن يساعد في رسم نهايته. ويتعين أن يكون هدفنا الرئيسي هو الحفاظ على السلام والأمن الدوليين اللذين تعرّضا للتهديد بفعل نظام الطالبان. ولتحقيق ذلك الهدف يجب أن نستمر في اتخاذ مقررات تسهم في إيجاد حل للحالة في أفغانستان.

ونثق بأن المشاورات العديدة التي أجراها السيد الإبراهيمي والأطراف الفاعلة الأخرى ذات الصلة، ستزوِّدنا بالمبادئ التوجيهية التي ستهدينا إلى الخطوة الأولى التي ينبغي أن نتخذها على طريق مرحلة انتقالية فعالة تؤدي إلى حل دائم.

وقد استمعنا اليوم إلى الاقتراحات المحددة التي قدمها السيد الإبراهيمي، والتي، بالتأكيد، تنطوي على عناصر مهمة تفتح لنا طريق الأمل؛ ونشكره على ذلك. وما من شك في أن واجب المجلس هو أن يبحث الحالة بأسرع ما يمكن ويتخذ مقررات تتعلق برؤية السيد الإبراهيمي والاقتراحات التي طرحها علينا اليوم.

ويحدونا الأمل في أن يتسنى وضع هذا الحل الانتقالي، وأن يكون ذلك، في المقام الأول، على أساس حوار متواصل وسلس، يضم جميع قطاعات المجتمع الأفغاني. وفضلا عن ذلك، نأمل في الإبقاء على هذا النوع من الحوار فيما يتعلق بالأطراف الفاعلة الإقليمية وبقية المجتمع الدولي، بما في ذلك جميع أعضاء مجلس الأمن. فهذه الممارسة هي الضامن الرئيسي للمحافظة على شرعية المقررات التي نتخذها وتماسكها وقوتها.

كما أن عملية الحوار هذه ستمكِّن البلد ذاته من إنشاء حكومة ائتلافية عريضة القاعدة، وقائمة على المشاركة ومتعددة الأعراق، وتتشكل من القاعدة الشعبية بدلا من أن تكون مفروضة من أعلى، وتكون ممثلة لكل قطاعات الشعب الأفغاني. وهذه الحكومة يمكنها، خلال فترة معيّنة، أن ترسي الأساس لحل نرجو أن يكون دائما.

فما هو الدور الذي ينبغي أن تؤديه الأمم المتحدة في البحث عن هذا الحل المؤقت؟ اقترح البعض أن تقتصر مسؤولية منظمتنا على الاضطلاع بهذه المهمة، بل إن البعض الآخر، مشيرا إلى تاريخ أفغانستان الحافل بالمشاكل، لَمّح إلى ضرورة أن تتجنب الأمم المتحدة القيام بأي دور في هذا البلد.

أما من وجهة نظرنا، فنعتقد أنه قد يكون من الأنسب لمنظمتنا أن نقوم بدور الميسِّر في عملية يقودها مختلف أصحاب المصالح الوطنيين والإقليميين المعنيين. وبهذه الطريقة، يصبح على الأفغان أنفسهم أن يكفلوا الوفاء بمسؤولياتهم، ويكون على الأمم المتحدة، بالاشتراك المباشر لمجلس الأمن والجمعية العامة، وبتنسيق الأمين العام، أن توفر الدعم اللازم لهذه العملية.

ومن هنا، يصبح من المهم للغاية، أن نحدد بأكبر درجة ممكنة من الدقة السياسية، دور الأمم المتحدة، بما في ذلك تحديد مسؤوليات للجمعية العامة ومجلس الأمن.

فمجلس الأمن يمكنه أن يرصد العمليات السياسية والأمنية التي لم تكن متساوية في تقدمها. ويمكن لأعضاء المجلس أن يساعدوا في كفالة أن يكون جدولا الأعمال السياسي والأمني متناسقين، وماضيين في نفس الاتجاه. والجمعية العامة، من جانبها، لها أيضا دور يخصها، وهذا

الدور يجب أن تستعيده وتحافظ عليه. ذلك أن الجمعية هي المصدر الرئيسي للشرعية الدولية، وسيكون من الواجب، بالتالي، أن تحظى بتأييد جميع أعضاء الأمم المتحدة، سواء بالنسبة للحل المؤقت أو بالنسبة للحل الدائم فيما بعد.

وإذا نجحنا في إنشاء حكومة انتقالية بالخصائص التي ذكرناها، فما الذي ينبغي أن نتوقعه من تلك الحكومة؟ نتوقع أن تكون لها القدرة على احترام حقوق الإنسان، وأن تلبي احتياجات الشعب الأفغاني، وأن تسهم في المحافظة على الاستقرار الإقليمي والدولي، وأن تستأصل من أراضيها كل صلة بالإرهاب الدولي والأنشطة المتصلة به مثل تدفق المخدرات غير المشروعة والاتجار بالأسلحة.

وأود أن أشير بضع نقاط ختامية. أولا، يطيب لنا أن نعرب عن تقديرنا الخاص لحكومات المنطقة، التي تحملت المسؤولية عن توفير المساعدة الإنسانية لآلاف اللاجئين الأفغان الذين فروا من وطنهم طلبا للنجاة. كما نعرب عن تقديرنا الخاص لجميع العاملين في المجالات الإنسانية - وبخاصة التابعون منهم لمنظومة الأمم المتحدة - على تضحياتهم الجسيمة وخدماتهم الجليلة من أجل تخفيف النتائج الإنسانية المشينة المترتبة على كل ما فعله نظام الطالبان وكل ما أهمله، داخل أفغانستان وخارجها. ونحن نناشد الجهات المانحة أن تستمر في تقاسم المسؤولية عن حل هذه الأزمة الإنسانية.

وأخيرا، يحدونا الأمل في أن يظل مجلس الأمن جزءا من عملية قوامها التعاون الوثيق مع الأطراف الفاعلة الإقليمية. وفي هذا الصدد، أحطنا علما بكل اهتمام بالبيان الصادر عن وزراء خارجية بلدان مجموعة الستة زائدا اثنين، الذي يعربون فيه عن دعمهم للأفغان في سعيهم للتخلص من نظام الطالبان، وتقديم شبكة القاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى في أفغانستان للمحاكمة. ونحن نؤيد هذين الهدفين.

السيد تانغ جاشوان (الصين) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الأمين العام على بيانه، وأن أشكر ممثله الخاص، السيد الإبراهيمي، على إحاطته الإعلامية. ونحن نؤيد تحليل الأمين العام للحالة في أفغانستان والآراء الواردة في بيانه. ونعتقد أن آراء السيد الإبراهيمي وتوصياته المتعلقة بالترتيبات السياسية، والأمن والحالة الإنسانية وإعادة بناء الاقتصاد في أفغانستان، تعكس متطلبات التطورات في البلد، كما أنها إيجابية وبنّاءة، وسوف توليها الحكومة الصينية دراسة متعمقة.

إن الحالة الراهنة في أفغانستان، بعد أن مرت بعقدين من الحرب الأهلية، أصبحت أكثر اضطرابا وتعقدا. كما أن الحالة الإنسانية هناك ازدادت تدهورا، وبدأت مضاعفاتها تظهر في البلدان المجاورة. وإذا لم يتسن تخفيف هذه الحالة واحتواؤها في القريب العاجل، فسوف تشكل تهديدا لسلام واستقرار المنطقة بأسرها.

ومع تغير الوضع في ساحة المعركة في أفغانستان، برزت مسألة احتمال حدوث فراغ في السلطة. وهناك مخاطر كبيرة بأن تعم ذلك البلد فوضى اجتماعية واسعة النطاق. لذلك يكون من الحتمي، أن يقوم المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بصفة خاصة، بالإسراع بعملية التسوية السياسية للقضية الأفغانية، بما في ذلك تيسير إنشاء إدارة انتقالية وبدء عملية إعادة إعمار أفغانستان بأسرع ما يمكن. وفي هذه المرحلة الحاسمة، ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدورها الريادي، وأن تقوم إلى جانب المجتمع الدولي بتقديم المساعدة السياسية والتقنية والمالية إلى أفغانستان على أساس عاجل.

واقترحت شتى الأطراف المعنية خططا مختلفة تتعلق بترتيبات فترة ما بعد الحرب في أفغانستان، وأمكن التوصل إلى قدر من توافق الآراء في الاجتماع الوزاري الذي عقدته أمس مجموعة "الستة زائدا اثنين"، ويتعين علينا أن نشجع

كل الأطراف والطوائف في أفغانستان على تكثيف حوارها السياسي بغية التوصل إلى اتفاق بشأن تكوين الإدارة الانتقالية وتجنب حدوث فراغ في السلطة. ولا بد لهذه الأطراف والطوائف من أن تتوصل على الأقل إلى اتفاق أساسي حول الإطار السياسي للترتيبات المستقبلية. ونرى أن الإدارة الانتقالية ينبغي أن تكون ذات قاعدة عريضة وممثّلة تمثيلا كاملا لمصالح كل المجموعات الإثنية وأن تتعايش في ودٍّ وألفة مع كل البلدان، ولا سيما البلدان المجاورة لها. وهذا هو النهج الوحيد الذي يمكن أن يسهم في إحلال سلام دائم. وغني عن القول إن أي حل للقضية الأفغانية ينبغي أن يقرره الشعب الأفغاني بنفسه في نهاية المطاف.

ونحن على استعداد لأن نأخذ في الاعتبار الجاد أي مقترحات أو توصيات تفضي إلى استعادة السلام والاستقرار والحياد لأفغانستان وتحقق المصالح الأساسية لكل المجموعات العرقية في ذلك البلد. وتقدم الصين مساعدات إنسانية طارئة للاجئين الأفغان. وأملنا أن يبذل المجتمع الدولي جهودا أكبر لتخفيف حدة الأزمة الإنسانية الحالية في أفغانستان. والحكومة الصينية على استعداد لبذل جهود بنّاءة مع جميع الأطراف المعنية من أجل النهوض بحل سياسي شامل لقضية أفغانستان بمساعدة الأمم المتحدة.

السيد فيدرين (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشيد بالبيان الذي أدلى به السيد الإبراهيمي وبالعمل الممتاز الذي اضطلع به والذي ستزداد أهميته وضرورته في الأيام المقبلة.

وتشير ملاحظتي الأولى إلى حقيقة أنه حتى وإن كان لدينا أسئلة تتعلق بمتابعة التطورات الأخيرة، فإن الأمر الأساسي هو أننا بدأنا نقترب من تحقيق هدفنا المتمثل في حرمان القاعدة من دعامتها الرئيسية وذلك بانهيار نظام الطالبان، الذي كان نظاما فظيعا بكل المقاييس، وبالتالي فإن أهم ما نشعر به اليوم هو إحساس بالارتياح الذي يمتزج بشدة بإحساس بالقلق.

وبينما نستعد للوفاء بالتزامنا الخاص بإقامة أفغانستان جديدة، يكون من المهم في الوقت الحالي أن يبدي القادة العسكريون الذين بيدهم الأمر في الميدان الاهتمام بأمن السكان. ولا بد لهم من أن يسيطروا على قواهم، وألا يسمحوا بإدامة دورة العنف والأخذ بالثأر والانتقام. لا بد لهم من أن يتحلُّوا بالمسؤولية في سلوكهم لأنهم يعلمون جيدا أن هذا هو ما ننتظره جميعا منهم.

وبالطبع، سيتعين علينا بعد ذلك أن نعجِّل الأعمال التحضيرية التي بدأناها في الأسابيع الأخيرة. وقد اقترح الأخضر الإبراهيمي النهج الذي ينبغي أن نتّبعه لتحقيق أهدافنا. وتعرب فرنسا عن تأييدها التام له وللأهداف ومراحل العمل التي اقترحها. ونحن ما فتئنا نقدم مقترحات سياسية مماثلة منذ أوائل تشرين الأول/أكتوبر، وقد حان الوقت الآن لتنفيذها دون أي إبطاء. فكلّما أسرعنا في تحركنا كان ذلك أفضل. وأرى على وجه التحديد أنه ينبغي أن تتحرك الأمم المتحدة وتدخل كابل والمدن الأخرى المحررة بمجرد ما تسمح لها الظروف الأمنية بذلك.

ويمكننا أن نتجاوب مع تسارع التطورات الجارية على الصعيد الميداني، وذلك بالانطلاق بالعملية السياسية في وقت لا يتعدى هذا الأسبوع. وأنا لا أقلل من ضخامة الصعوبات القائمة في هذا الصدد. فأنا أدركها تماما، ولكنني أرى أنه يتعين على كل زعيم أفغاني، وكل ممثل لكيان أفغاني – بدءا من الحكومة المعترف بها وانتهاء بالقوى الأخرى كافة – أن يدرك أن أهم ما في الأمر هو مستقبل ذلك البلد. وهذا الفهم يجب أن يسود على حسابات التسابق على النفوذ وتوازن القوى.

وفيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية وإعادة بناء البلاد، أرى أنه يمكننا أن نتحرك بسرعة من مرحلة إلى المرحلة الأخرى. وأوافق على ما اقترحه السيد الإبراهيمي فيما يتعلق بضرورة عقد اجتماع لمجموعة الـ ٢١ هنا في نيويورك يوم الجمعة برئاسة الأمين العام الذي أشيد بجهوده الدؤوبة في السعي من أجل التوصل إلى تسوية للقضية الأفغانية. وقد يكون بإمكان اجتماع مجموعة الـ ٢١ إنعاش تلك العملية وتوجيه رسالة واضحة عن التزامنا طويل المدى بقضية الشعب الأفغاني كافة.

وسنقوم سويا بمساعدة الرجال والنساء الأفغان في إعادة بناء بلادهم وفي إنشاء حكومة ديمقراطية ممثّلة تمثيلا حقيقيا تقوم على أساس تمتع أفغانستان بالسلام. وقد تكون تلك اللحظة من اللحظات الخطيرة، ولكنها تمثِّل فرصة كبيرة سانحة. وكما اقترح السيد الإبراهيمي، لا بد لنا من أن نحدد سريعا نوع التواجد الأمني الذي سنحتاج إليه هناك. إننا نؤيد تأييدا تاما الأخضر الإبراهيمي، وينبغي لنا ألا نفوِّت هذه الفرصة الهائلة التي بزغت خلال ٢٠ عاما من أجل أفغانستان. إن العالم بأسره على استعداد للمساعدة في هذا السبيل، ولكن يتعيّن على مَن بيدهم السلطة أو النفوذ في أفغانستان أن يرقوا إلى مستوى هذه المسؤولية.

السيد رحمن (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): تنعقد هذه الجلسة في أعقاب اجتماع وزراء الخارجية لمجموعة "الستة زائدا اثنين" الذي عقد أمس وصدور الإعلان الهام الذي اعتمدوه. وأنا على ثقة من أن مداولاتنا صباح اليوم ستدفع الجهود الجارية لحسم الأزمة الأفغانية خطوة هامة إلى الأمام.

وأود أن أشكر الأمين العام وممثِّله الخاص السفير الإبراهيمي على تفانيهما والتزامهما برصد الحالة الحرجة في أفغانستان والنهوض بحلول لها. لقد حدد الأمين العام صباح اليوم المعالم الأساسية لمشاركة المجتمع الدولي في أفغانستان والخيارات التي تواجهنا. وحدد السفير الإبراهيمي مقترحات شاملة بشأن خطة عمل محتملة. ونحن نتفق تماما مع تقييميهما وآرائهما. وبينما نجتمع في هذه القاعة، يتطور الوضع على الصعيد الميداني من لحظة إلى أخرى، ولا بد لنا من أن نظل متتبعين لدينامية هذا التطور، وأن نكيِّف ردودنا بسرعة وفعالية.

ولا تزال آثار المعاناة التي تئن منها أفغانستان لعدة عقود طاغية. ولا يزال الشعب الأفغاني غارق في مستنقع الصراع والمجاعة والجوع والتشريد والفقر المتوطِّن الذي يزيد من معاناة النساء والأطفال والمسنين المهمّشين أصلا. و لم تؤد المرحلة الحالية من الأزمة إلا إلى زيادة تفاقم هذا الوضع المحفوف بالمخاطر في أبعاد متعددة.

وإذ نعمل من أجل إيجاد حل شامل للأزمة الأفغانية، ينبغي للمجلس أن يركز اهتمامه على اللبنات الأساسية للبناء - إنهاء الصراع، وتقديم المساعدة الإنسانية، والمصالحة والتوصل إلى تسوية سياسية متوازنة، وإقامة هيكل حكومي عريض القاعدة. وبالطبع يظل الهدف المباشر هو وضع حد للقتال، بما يكفل الأمن وسيادة حكم القانون. وتتمثل الأهداف الطويلة الأمد في عملية كبيرة لإعادة التعمير والإنعاش والتنمية، وخطط تيسير عودة أكثر من ٤ ملايين لاجئ إلى بلدهم. والأهداف الطويلة الأجل هي التي توفر للمجتمع الدولي في نهاية المطاف استراتيجية للخروج قابلة للاستمرار في أفغانستان، ونأمل أن يكون ذلك في إطار زمني مبكر.

ولذلك ينبغي معالجة عدد من الجوانب البالغة الأهمية المتصلة بلبنات البناء الأساسية هذه.

الجانب الأول هو الدور الأساسي للأمم المتحدة في تشكيل مرحلة ما بعد الصراع. وصباح اليوم، رسم السفير

الإبراهيمي تصورا مقنعا لتسلسل الأحداث يفصل أهمية الدور الذي تضطلع به المنظمة في الجمع بين الأطراف المعنية بأفغانستان، بما في ذلك مجموعة ''الستة زائدا اثنين''، وعمليتي روما وقبرص واتفاقية بيشاور.

والجانب الثاني هو التوصل إلى إطار مشترك لحكومة انتقالية. ومن الأساسي لهذا الأمر إنشاء مجلس انتقالي على وجه السرعة يمثل على نحو واسع كل الجماعات العرقية والدينية والسياسية، ونأمل أن يشمل النساء.

والجانب الثالث هو عقد جمعية وطنية طارئة ''لويا جيرغا'' للموافقة على الإجراءات الإدارية، والترتيبات الأمنية ومشروع الدستور.

وأخيرا، بعد هذه المرحلة الانتقالية، ستقوم جمعية وطنية أخرى بإجازة الدستور.

ومن المسلم به أن الهدف العام هو إيجاد ما أسماه الإبراهيمي بـ ''حل معد داخليا'' - حل موثوق به، وشرعي ومستدام ويؤدي إلى إقامة حكومة عريضة القاعدة تتسم بالمسؤولية، وتمثل الجميع، ومستقرة وخاضعة للمساءلة؛ وتتمتع بالاستقرار الداخلي والخارجي معا؛ وتحترم حقوق الإنسان والشعب الأفغاني؛ ولا تستخدم مرة أخرى قط كمنطقة توالد للإرهاب أو الاتجار بالمخدرات.

ولبنة البناء الأساسية الثانية هي إقامة إطار أمني لهيكل حكومة ما بعد الطالبان. ونحن واعون بالحالة المتفجرة على أرض الواقع، وقد أوضحها الأمين العام. وهناك حاجة ماسة إلى ما أسماه بالعمل لتفادي وجود فراغ أمني. وإننا نهيب بجميع الأطراف الأفغانية أن تلتزم التزاما راسخا بحماية المدنيين، وخاصة النساء، وأن تتجنب القتل الانتقامي وغير ذلك من أنواع الانتهاكات. وسيكون ضمان مراعاة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أمرا بالغ الأهمية للإبقاء على النظام السياسي الجديد في أفغانستان.

وفي هذا الصدد، نود أن نسترعي الانتباه إلى التركيز الخاص الذي وضعه المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في أفغانستان، في الجلسة التي عقدت على صيغة أريا في نهاية الأسبوع الماضي، على إلغاء كل القوانين والممارسات القمعية في أفغانستان. ولاحظنا أيضا الاقتراح القيم الذي قدمه السفير الإبراهيمي فيما يتعلق بوضع ترتيبات أمنية وإجراء تقييمات موثوقة، والخيار الأساسي الذي يواجهنا الآن بين إنشاء قوة أمنية أفغانية خالصة ونشر وجود دولي متعدد الجنسيات.

ولبنة البناء الأساسية الثالثة هي، في رأينا، القيام بحملة إعلامية كبيرة. فعلى الرغم من أن أغلبية الأفغان يستمعون إلى الإذاعة، فإن أفغانستان اليوم منطقة تعاني معاناة شديدة من نقص المعلومات. ولا يزال الحصول على معلومات عامة موضوعية ضعيفا. ومن منظور أطول أمدا، من شأن التدفق الأوسع للمعلومات العامة أن يساعد على معالجة العديد من العلل الاجتماعية والمسائل الأخرى.

ولبنة البناء الأساسية الرابعة، ذات الأهمية البالغة، هي الحالة الإنسانية. فهناك ٦ ملايين أفغاني متضررون مباشرة من هذه الأزمة. ولا يزال من الشواغل الرئيسية بالنسبة لنا تخفيف المعاناة في داخل أفغانستان وفي مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة. وبينما توجد حيرة الآن فيما يتعلق بطول فترة استمرار هذه القرى، فإن ضمان وصول المساعدة إلى المدنيين - وخاصة ملايين النساء والأطفال والشيوخ، والعديد منهم محاصر في القرى - يبدو أكثر صعوبة مما سبق، مع اقتراب حلول شهر رمضان المبارك وشتاء وسط آسيا. وهناك حاجة كبيرة إلى مساعدة البلدان المجاورة، وخاصة إيران وباكستان بإيصال شحنات الأغذية وغيرها عبر الحدود.

وقد اكتسب التبكير بإنفاق المساعدة الإنسانية والتوزيع المنسق جيدا لمواد الإغاثة أهمية بالغة. وهذه فترة يمكن فيها لوجود موظفي المساعدة الإنسانية الدولية في الميدان تحسين تنسيق المساعدة، وخاصة الأغذية. وكما شدد على ذلك وزير خارجية أيرلندا، فإن المشاريع ذات الأثر السريع ضرورية في وضع الأساس للتعمير والتنمية.

ولا تزال بنغلاديش تتعهد بأكمل دعمها للجهود المتضافرة الرامية إلى استعادة الحرية والسلم في أفغانستان.

السيد نيغروبونتيه (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على عقد هذه الجلسة وإتاحة الفرصة لنا لمعالجة الحالة الملحة والمتغيرة بسرعة في أفغانستان. وإننا جميعا نؤيد الأمين العام والسفير الإبراهيمي في جهودهما الرامية إلى تعزيز السلم والحرية والاستقرار في ذلك البلد الذي عانى كثيرا، ونشكر السيد الإبراهيمي على تقريره الممتاز الذي قدمه صباح اليوم.

إننا نجتمع هنا في فترة حرجة. فالأحداث تنفر بسرعة أثناء كلامنا. وقد قال الرئيس بوش، يوم السبت، بوضوح: إن إرهابيي القاعدة والطالبان، الذين يؤوهم، لا تمييز بينهم البتة. وقال إن أيام إيواء الطالبان للإرهابيين قد اقتربت من نهايتها. والآن، بعد ٧٢ ساعة، نشاهد انهيار الطالبان في كثير من مناطق أفغانستان.

والآن هناك أمور عديدة ينبغي أن تقوم بها الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي ووكالات المساعدة الإنسانية. ويجب علينا جميعا أن ندعم الأمم المتحدة والسفير الإبراهيمي في الجهود العاجلة الرامية إلى جمع الأفغان بأسرع ما يمكن لتشكيل سلطة مؤقتة للمناطق المحررة. ويجب أن تكون تلك السلطة ممثلة للجميع ومقبولة للأفغان، ويجب أن ندعمها جميعنا، وخاصة بلدان المنطقة، وإلا فإنها لن تنجح. وينبغي نشر وجود دولي بأسرع ما يمكن. ويجب علينا أيضا دعوة قوات التحرير الأفغانية إلى ضبط النفس وهي تتخذ مواقعها الجديدة وتواصل هجومها. إذ أن أفغانستان لا تحتاج إلى دورة أخرى من الانتقام والثأر أثناء سقوط الطالبان.

ويجب علينا العمل فورا على زيادة تدفق المساعدة الإنسانية بينما يجري تحرير البلد. وتشيد الولايات المتحدة الأمريكية بشجاعة وتصميم المجتمع الدولي وتحثه على الإسراع بإعادة دخول موظفي المساعدة الإنسانية والإمدادات إلى أفغانستان وهي مسألة بدأت بالفعل. وبلدي يتوق إلى مواصلة دوره في هذا الشأن.

وتحث الولايات المتحدة أيضا من باستطاعتهم دعم الجهود الرامية إلى ضمان سلامة وأمن المناطق المحررة، وخاصة حماية المدنيين الأفغان والموظفين الدوليين، أن يفعلوا ذلك.

إننا في لحظة تاريخية. وإذ يتأهب الإرهاب للفرار، ينبغي أن يعلم الأفغان أننا سنساعدهم على إعادة بناء بلدهم، وندعم جهودهم الرامية إلى تحقيق السلم الذي حرموا منه عهدا طويلا جدا.

السيد مجدوب (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر جامايكا، التي تتولى الرئاسة، وأن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة عن أفغانستان. كذلك أود أن أشارك المتكلمين السابقين في شكر السفير الأخضر الإبراهيمي على إحاطته الإعلامية. وكلنا نتفق على أن مهمته حساسة، ولكننا نعرف أيضا أنه يستحق ثقة الأمين العام والمجتمع الدولي. كذلك نود أن نشكر الأمين العام على اهتمامه الثابت بالحالة في أفغانستان.

تشهد جلسة اليوم مرة أخرى على إصرار مجلس الأمن على وضع حد لمعاناة الشعب الأفغاني البريء الذي للأسف احتجز رهينة داخل بلده سنوات عديدة. وهناك خطر بأن الحالة قد تتدهور، نظرا للعمليات العسكرية

المستمرة وتكثيف القتال بين القوى داخل البلاد. وستصبح الحالة حرجة بشكل متزايد مع حلول فصل الشتاء، مما يجعل إيصال المساعدة الى السكان المدنيين حتى أكثر صعوبة.

وبينما نتفهم الحاجة الملحة لمحاربة بلاء الإرهاب – بعد أن تجمعنا كلنا الآن للقضاء عليه – يجب أيضا أن نسعى إلى ضمان عدم تسبب الحملة العسكرية بقيادة التحالف المناهض للإرهاب بدورها في اليأس والفوضى بين السكان الفقراء الذين تركوا سنوات طويلة يعانون وحدهم. وكما أكدت السيدة ماري روبنسون، ينبغي ألا يحجب التزام المجتمع الدولي الإجماعي بالقضاء على الإرهاب حقيقة أن كل العمل الذي يتم القيام به لتحقيق ذلك الهدف يجب أن يرتكز على احترام حقوق الإنسان وينبغي ألا يسفر عن المزيد من الضحايا الأبرياء.

وبهذه الروح، نوجه نداءً من أجل إنقاذ سكان أفغانستان المدنيين من عذاب الحرب والدمار. ونؤيد مرة أخرى نداء الأمين العام، السيد كوفي عنان، من أجل إنهاء الحرب في أقرب وقت ممكن. وسيعني ذلك الفرج للتحالف، الذي سيكون قد حقق أهدافه، ولأفغانستان، التي يمكن أن تتوقع الوصول إلى تسوية، وللرأي العام العالمي.

إن المساعدة الإنسانية الدولية لأفغانستان هي أولوية مطلقة. وتسهم تونس في تحقيق ذلك بتوفير المساعدة من خلال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومع ذلك، ونظرا لتدفق اللاجئين المتزايد باستمرار منذ ١١ أيلول/سبتمبر – طبقا للمفوضية وصل العدد إلى ١٣٥ ٠٠٠ – ما زال من المرجح أن تتسع الفجوة بانتظام بين الحد الأدنى من المساعدة التي يحتاجها البلد وبين الكمية التي توفرها بالفعل الأمم المتحدة والبلدان المانحة. علاوة على ذلك، أكد السيد أوشيما، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على هذا الخوف.

كما أننا قلقون جدا إزاء الصعوبات المتعلقة بإمكانية وصول المساعدات وإيصالها، خاصة مع حلول فصل الشتاء، الذي سيغلق طرق نقل عديدة. إننا نشجع القرار الذي اتخذه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بإرسال بعثة لتقييم الحالة الأمنية الخاصة بإرسال المساعدات الإنسانية عن طريق النهر من أوزبكستان. وفي هذا الصدد، نود أيضاً أن نشكر بلدان المنطقة دون الإقليمية على قيامها بالتعبئة لمساعدة اللاجئين الأفغان. ونرحب بجهودها لتوفير المعونة والمساعدة للآلاف من الأشخاص الأكثر ضعفاً.

ومن الضروري إعادة نشر موظفي المساعدة الإنسانية التابعين للأمم المتحدة داخل أفغانستان، بحيث ينسقون العمل الإنساني. ويجب توفير الأمن اللازم لمثل هؤلاء الموظفين المتفانين في عملهم بحيث نمكنهم من أداء دورهم بشكل فعال وفي ظروف ملائمة. وفي هذا الصدد، ندعو السلطات المحلية لقوات التحالف الشمالي إلى ضمان الحماية لموظفي الأنشطة الإنسانية في مزار شريف، التي تخضع الآن إلى سيطرتها. وفي هذا السياق، نود أن نشيد بالجهود المستمرة لوكالات الأمم المتحدة الإنسانية وموظفيها، بمن فيهم الموظفون المحليون الذين يعملون في ظل ظروف خطيرة وأحيانا على حساب حياتهم، من أجل توفير المساعدة للسكان واللاجئين الأفغان الذين تقطعت بهم السبل على جانبي الحدود مع البلدان المجاورة.

وسوف يتطلب الحل السياسي الدائم في أفغانستان إقامة نظام يمثل كل الشعب الأفغاني من مختلف الخلفيات العرقية. وعلى ضوء الأحداث الأخيرة، يمكن لمثل هذا النهج أن يحيي الأمل في بلد دمره الصراع سنوات طويلة. وسيكون التزام الأمم المتحدة بتلك العملية ضروري، خاصة في مرحلة الانتقال والتعمير. ومن الضروري التشديد على أن مشاركة الأفغان أنفسهم في هذه العملية ستكون حاسمة. ودور المجتمع الدولي هو مساعدتهم في تنفيذ قراراتهم الذاتية. ولقد كان

السيد الإبراهيمي محقا عندما صرح لوسائل الإعلام بأن الوقت قد حان لكي يفهم الأفغان اليوم – وربما لأول مرة – أن لديهم الفرصة التي يجب عدم تضييعها على الإطلاق.

إن الإعلان المشترك الذي أصدره اجتماع مجموعة ''الستة زائدا اثنين''، برئاسة الأمين العام ومشاركة السيد الإبراهيمي، عزز إيماننا فيما يتعلق بأفضل نهج يعتمد في التعامل مع مشاكل أفغانستان. ومن المهم جدا في هذه المرحلة أن تعمل مجموعة ''الستة زائدا اثنين'' بطريقة موحدة ومنسقة، وقبل كل شيء على أساس عاجل، بحيث تضمن السلم والأمن للبلد والمنطقة دون الإقليمية بأسرها.

وعلى الرغم من انزلاق أفغانستان في الفوضى في السنوات الأخيرة، والتداعيات الخطيرة والمزعزعة للاستقرار التي أسفرت عن ذلك على المنطقة دون الإقليمية وغيرها، إلا أن المجتمع الدولي ما زال عليه واجب أخلاقي أساسي ألا وهو عدم إدانة الشعب الأفغاني بأسره على أخطاء سلطة كانت معزولة داخل البلاد وخلقت أعداء في الكثير من باقي العالم من خلال تحويل ذلك البلد إلى قاعدة ومقر لشبكة إرهاب دولية. إنه أمر ملحّ أن نساعد الشعب الأفغاني على تحمل المسؤولية عن مصيره.

إن المناهج والتدابير والترتيبات التي اقترحها السفير الإبراهيمي على المجلس للتو يمكن أن تكون بمثابة نقطة انطلاق لعملية سلام. ويجب أن نولي اهتماما وثيقا جدا بتلك المقترحات. إننا نشجع السفير الإبراهيمي في مهمته التي عمل فيها مبعوثاً مطلعاً للمجتمع الدولي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا أيضا ممتنون للأمين العام وممثله الخاص السفير الإبراهيمي على مشاركتهما في جلسة اليوم. وتأتي هذه الجلسة في الوقت المناسب جدا. ونحن ممتنون إليكم، سيدي الرئيس، على عقدها.

إن عملية مكافحة التحالف الدولي للإرهاب والنجاحات العسكرية الكبرى للجبهة المتحدة التي نجحت في الأيام الأخيرة في تحرير جزء كبير من الأراضي الأفغانية من قبضة الطالبان، بما فيها كابل ومدن أخرى، تعطي صلاحية خاصة – بل وحتى صفة الإلحاح – لتحديد مهمة المجتمع الدولي في توفير المساعدة للشعب الأفغاني من أجل بناء السلام بعد الصراع، وخاصة من أجل إعادة البناء السياسي لبلدهم.

وبطبيعة الحال، وبدون شك فإن الأمر متروك للأفغان أنفسهم لكي يتوصلوا إلى حل.

ولكن، من الواضح أنه بدون المشاركة النشطة من جانب المجتمع الدولي، سيجد الأفغان أن من الصعب عليهم أن يتناولوا هذه المهام وحدهم. لذا، كان من الضروري أن يتم حل هذه المسائل بشكل ناجع، ليس لصالح الشعب الأفغاني فحسب، بل وللمجتمع الدولي برمته. فإن لم يحدث ذلك، سيتعذر تحييد التهديدات التي تنبثق من أفغانستان – الإرهاب، والاتجار بالمخدرات وغيرها من التهديدات التي تؤثر على مصالح البشرية جمعاء.

إننا على اقتناع بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بالدور الرئيسي في تيسير تحول أفغانستان إلى دولة طبيعية، مستقرة ومزدهرة – ليس فقط لأن تجنب التهديد الذي يتعرض له الأمن الإقليمي والدولي من الأراضي التي يسيطر عليها الطالبان، يقع بشكل قاطع في إطار ولاية مجلس الأمن والجمعية العامة، ولكن أيضا لأننا نعتقد أنه في إطار الأمم المتحدة وحده يمكننا أن نجد حلولا عملية مقبولة لكل الأطراف في عملية السلام، وبذلك نضمن تعاون الأطراف في تنفيذها.

ما هو رأينا بالنسبة للمبادئ التي ستحكم مستقبل السلطة السياسية في أفغانستان؟

في المقام الأول، ينبغي أن تكون أفغانستان دولة مسالمة ومستقلة حقا، ولها علاقات ودية مع جيرانها ومع المجتمع الدولي بأسره. وينبغي لحكومتها ألا تكون موالية لأحد – وأن تكون موالية للأفغان فحسب. ومن الضروري ألا يشكل ذلك البلد في المستقبل أي تهديد للأمن الإقليمي والدولي.

ثانيا، في ضوء الحقائق التاريخية في أفغانستان، من الواضح أن صلاحية نظامها السياسي في المستقبل ستعتمد بشكل مباشر على ما إذا كانت الحكومة الجديدة ذات طابع تمثيلي عريض ومتعدد الأعراق. ومن الأهمية بمكان في النظام السياسي الجديد ألا تكون لمجموعة عرقية بعينها هيمنة على أي مجموعات أخرى. ومن الضروري أن نتوصل إلى أشكال مقبولة للشراكة بين الأفغان، والبشتون، والطاجيك، والهزارة، والأوزبك. وعلى هذا الأساس فقط يمكن ضمان قيام نظام سياسي مستقر.

ثالثا، إن حركة الطالبان التي فقدت مصداقيتها من جراء دعمها للإرهاب الدولي، ينبغي ألا يكون لها مكان في هياكل السلطة في أفغانستان. وما لم يتم القضاء على هذه الحركة الإجرامية، التي لا تحظى بأي تأييد شعبي، لا يمكننا أن نأمل في القضاء على الإرهاب في أفغانستان قضاء مبرما.

وهنا، ينبغي أن نضع خطا فاصلا بين الطالبان من ناحية، والبشتون والعلماء الأفغان التقليديين من ناحية أخرى، ومعظمهم لا يشارك حركة الطالبان آراءها المتطرفة.

من الواضح أن الوقت قد حان للتفكير بجدية في أن يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة مؤتمر دولي بشأن أفغانستان، بحيث يكون بمثابة الضامن لبناء الدولة بعد انتهاء الصراع في هذا البلد والذي سيضع برنامجا عريضا للانتعاش الاقتصادي لأفغانستان.

نعتقد أن مجموعة ''الستة زائدا اثنين'' تمثل محفلا هاما، يمكن في إطاره إيجاد توازن فعال بين مصالح مختلف الأطراف المعنية. ونؤمن بوجود ضرورة مطلقة لأن يقوم العمل في هذه المجموعة على أساس الشراكة الوثيقة والبحث عن خيارات للنظام السياسي في أفغانستان بعد انتهاء الصراع تكون مقبولة للمجتمع الدولي ككل، ولبلدان المنطقة على وجه الخصوص.

وإننا نعلق أهمية كبرى على الاجتماع الذي عقدته تلك المجموعة البارحة، بمشاركة وزراء الخارجية، والذي تم خلاله تبادل الآراء بصورة شاملة فيما يتعلق بالمهام التي تنتظر المجتمع الدولي في إطار عملية مساعدة الشعب الأفغاني على بناء حياة جديدة. والإعلان المشترك الذي اعتمد في ختام ذلك الاجتماع يعطي تقييما دقيقا ووافيا للأوضاع في أفغانستان وسبل التخفيف من حدتها.

ونرى أنه من الأهمية بمكان أن الوزراء قد نددوا بصلة حركة الطالبان بالإرهاب الدولي وأيدوا جهود الشعب الأفغاني لتخليص نفسه من هذا النظام. ولكن فهمنا هو أن مهمة تيسير البحث عن سبل لحل الأزمة الأفغانية ليست حكرا على مجموعة ''الستة زائدا اثنين''. ومن المهم جدا في هذا الصدد أن نشرك البلدان الأخرى في حل هذه المسائل من خلال الاستخدام المرن للآليات المتاحة.

ونرحب بصفة خاصة بتنشيط عمل مجموعة الـ ٢١٨. ونعتقد كذلك أنه، كلما أصبحت مهمة إعادة تأهيل أفغانستان بعد انتهاء الصراع أكثر إلحاحا، ستزداد جسامة مهمة فريق دعم أفغانستان ومسؤوليته. وإننا على استعداد للنظر بشكل بناء في المقترحات بشأن كيفية تحسين عمل مجموعة ''الستة زائدا اثنين'' ذاتها.

تلقينا معلومات تفيد بأن مجموعة ضخمة من القوات التابعة لحركة الطالبان محاصرة تماما في منطقة كوندوز في

الجزء الشمالي الشرقي من أفغانستان في الوقت الراهن. وتضم هذه المجموعة حوالي ١٠ ٠٠٠ شخص، بمن في ذلك أعضاء في منظمات إرهابية دولية ومرتزقة من الأجانب. وقد تستفيد القاعدة العريضة من أعضاء حركة الطالبان من العفو الذي أعلنته الجبهة المتحدة إن هم قاموا بتسليم أسلحتهم طواعية. وفيما يتعلق بغير الأفغان، نعتقد أنهم إذا استسلموا، فإن قيادة الجبهة المتحدة ستتعامل معهم أيضا برأفة وستبقي على أرواحهم. وبذلك، يمكن أن يتحدد مصيرهم بالسبل القضائية، بموجب قرارات مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠) و ١٣٦٨(٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ونهيب بكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لها تأثير على الطالبان وعلى الأجانب الذين يحاربون في صفوفهم أن تمارس الضغط اللازم عليهم بغية إنهاء مقاومتهم ووقف المزيد من إراقة الدماء.

وشأننا شأن زملائنا، نعتقد أن الأولوية الملحة ينبغي أن تولى لتكثيف المساعدة الإنسانية للشعب الأفغاني. وستواصل روسيا العمل بفعالية من أجل تنسيق جهودها الواسعة النطاق في هذا المجال مع الجهود الدولية، وفي المقام الأول من خلال الأمم المتحدة. لكن، في الوقت نفسه، علينا أن نبدأ في التخطيط في إطار الأمم المتحدة، لوضع استراتيجية طويلة الأجل للمساعدة الدولية في إعادة تأهيل وتنمية أفغانستان، بوصف ذلك تعزيزا للجهود السياسية الرامية إلى تسوية الصراع الأفغاني.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أؤكد على الأهمية التي نعلقها على جهود الأمين العام والسفير الإبراهيمي، ونشدد على استعدادنا للعمل بصورة وثيقة للغاية مع الممثل الخاص بشأن كافة المشاكل التي تواجهها أفغانستان. وإن الأفكار والتقييمات التي استمعنا إليها اليوم من السفير الإبراهيمي ستكون دون شك موضع الاعتبار في عمل مجلس الأمن بشأن إيجاد حل جديد في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أدلي ببيان بصفتي وزيرا للخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا.

أود أن أتقدم بالشكر للأمين العام وممثله الخاص، السفير الأخضر الإبراهيمي، على الإحاطة الإعلامية الزاخرة بالمعلومات التي قدماها عن الحالة في أفغانستان، في الوقت الذي من الواضح فيه أن الحالة في هذا الإقليم تتطلب اهتمام المجتمع الدولي.

وجميعنا نتابع التطورات بعناية في الأسابيع الأخيرة في الوقت الذي تجري فيه أحداث دراماتيكية. والحالة التي نشأت لها أبعاد هامة فيما يتعلق بجوانبها العسكرية والسياسية والإنسانية.

أما فيما يتعلق بالحالة العسكرية، فإننا نلاحظ التقارير الواردة هذا الصباح عن تغيير الأوضاع في الميدان وانسحاب الطالبان من كابل. وإن هذا التغيير الذي حدث في السيطرة على العاصمة ينبغي ألا ينجم عنه المزيد من الفظائع، ويجب أن تكون بداية عملية مفضية إلى إحلال السلام والمصالحة الوطنية. وأن النضال من أجل الإقليم يجب أن يحل محله تعزيز السلم وبذل جهود تجسد بصورة دقيقة وواضحة إرادة الشعب الأفغاني في ترتيب سياسي جديد.

وما فتئت جامايكا ملتزمة بالبحث عن حل دائم وكامل للأزمة في الإقليم. ونؤيد إقامة حكومة عريضة القاعدة وتمثيلية من أجل قيادة ديمقراطية ومستقرة في أفغانستان. ومن المهم أن يتم الاضطلاع بالعمل نحو إقامة ترتيبات سياسية مقبولة على نطاق واسع لدى الشعب الأفغاني.

ونقر بأن للأمم المتحدة دورا هاما تقوم به للمساعدة في هذه العملية. وفي هذا السياق، نرحب بتعيين الممثل

الخاص للأمين العام، السفير الإبراهيمي، وبالمحادثات الهامة التي بدأها بالفعل مع المسؤولين الرئيسيين في المنطقة، ونرحب بإطار العمل الذي قدمه للمجلس اليوم.

مع اقتراب حلول فصل الشتاء تتسم الحالة الإنسانية الحرجة الآن بدرجة أكبر من الإلحاحية. وتشيد جامايكا بمكتب منسق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على مساهماتها في تخفيف معاناة الشعب الأفغاني. ونشيد أيضا بصندوق الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الغذاء العالمي والوكالات الأخرى على الجهود التي بذلتها على مدى الأسابيع القليلة الماضية لإيصال الإمدادات إلى أفغانستان، وعلى جهودها الإبداعية في إيجاد طرق بديلة لإيصال الغذاء، ولاستهدافها المناطق التي هي بأمس الحاجة.

من شأن إيجاد حل سياسي شامل أن يوفر مساعدة كبيرة للحالة الإنسانية. ولا بد من توفير بيئة مستقرة يمكن أن تعمل فيها وكالات المساعدة الإنسانية بفعالية ويتاح لها الوصول دون إعاقة إلى من هم بأمس الحاجة. ونود أن نكرر القول إن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك جميع العاملين في تقديم المساعدات الإنسانية، يجب أن تكفل داخل أفغانستان وفي البلدان المجاورة على حد سواء.

إن تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة وحالتهم المزرية في مخيمات اللاجئين تقتضيان أيضا اهتماما فوريا.

ونحن نؤيد فتح الحدود في البلدان المجاورة لتقديم المساعدة لهذه البلدان لتمكينها من معالجة الأزمة. ويتعين إيلاء اهتمام خاص لحالة النساء والفتيات في أفغانستان، اللواتي حُرمن من الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والحقوق المدنية والأساسية. ونتفق مع السفير الإبراهيمي في أنه يجب أن يشارك في العملية الانتقالية الأفراد والمجموعات الذين استثنوا سابقا، بما فيهم النساء.

في الختام، تود جامايكا أن تشدد على أنه لا يمكن تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية في أفغانستان إلا بمساعدة وتعاون البلدان المجاورة والمجتمع الدولي الأوسع. وفي هذا السياق نرحب بالاجتماع الذي عقده يوم أمس مجموعة ''ستة زائدا اثنين'' وبملاحظتها العلنية التي أعربت فيها عن دعمها للجهود التي يبذلها الشعب الأفغاني في البحث عن حل سياسي. ونعلق أهمية أيضا على عمل الممثل الخاص للأمين العام، السفير الإبراهيمي، حيث ستكون جهوده ضرورية لوضع ترتيبات سياسية لجعل الحالة مستقلة. وهذا هو التحدي الذي يواجهنا الآن.

أستأنف عملي الآن كرئيس للمجلس.

لا يزال يوجد على قائمتي عدد من المتكلمين. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة الثالثة والنصف من بعد هذا الظهر.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.